وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة – سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية و علوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة : مالية و محاسبة

التخصص: علوم مالية

تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و البنك الوطني الجزائري BNA

للفترة الممتدة [2023-2024].

من إعداد :

بن عدلة محمد أكرم

واله عصام الدين

تحت إشراف :

د. مصطفاي نادية

مساعد مشرف:

د. لحول عبد القادر

نوقشت وأجيزة علنا بتاريخ : 2025/05/28

أمام الجنة المكونة من السادة :

الدكتور /بوعلي هشام/رئيسا

الدكتورة / مصطفاي نادية / مشرفا

الدكتور / لحول عبد القادر /مشرفا مساعدا

الدكتورة / نزعي فاطمة الزهراء / مناقشا

السنة الدراسية : 2025/2024

شكر و تقدير

الشكر الأول و الأخير للجليل رب العرش العظيم ، الذي مهد لنا السبيل و هدانا لما فيه الهدى والخير للجميع وفتح لنا الأذهان والعقول فله الحمد حتى يرضى.

أتقدم بشكري لأستاذة"مصطفاي ندية "امتنانا وشكرا لها على إشرافها على عملنا هذا ، فأدامها الله ووفقها وسدد خطاها وجزاها عنا خير الجزاء .

و أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأستاذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي و كل عمال البنك الوطني الجزائري و عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصة مدراء المؤسستين، لما أمدونا به من معلومات وإرشادات قيمة و حسن إستقبال .

إهداء

نهدي ثمرة عملنا هذا إلى آباءنا و أمهاتنا و إلى جميع أصدقائنا و أحبتنا

و لكل من ساعدنا و دعمنا سواء ماديا أو معنويا و نهدي هذا العمل إلى السادة الأساتذة الذين كانو لنا عونا في هذا المشوار.

ملخص

تناولنا في هذه المذكرة دراسة نظرية و تطبيقية معمقة حول البنوك التقليدية والإسلامي، مع التركيز على مفهوم "النوافذ الإسلامية" كآلية حديثة داخل النظام المصرفي الجزائري. بحيث تم التطرق إلى تعريف البنوك التقليدية ونشأتها التاريخية ووظائفها الأساسية كالإقراض والودائع، مع إبراز هدفها الرئيسي المتمثل في تحقيق الربح، دون اعتبار للضوابط الشرعية. وفي المقابل، البنوك الإسلامية كمؤسسات مالية تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وترفض التعامل بالربا، وتعتمد على صيغ تمويلية بديلة ، وتستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد. كما تمت المقارنة بين النظامين من حيث الأهداف، طبيعة العمليات، الرقابة، ونظرة كل منهما للنقود والربح. وقد عُرضت أهداف هذه النوافذ، كجذب رؤوس أموال جديدة وتوسيع قاعدة العملاء، وتم استعراض أهم صيغ الاستثمار المستخدمة فيها. ويظهر من خلال هذا العرض أن النوافذ الإسلامية تمثل خطوة انتقالية نحو اعتماد أوسع للنظام المصرفي الإسلامي داخل البنوك التقليدية.

و كجانب تطبيقي للدراسة، تم تقييم أداء النوافذ الإسلامية في كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)والبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024، متضمنا تحليل البيانات المالية المتعلقة بالقروض التقليدية والتمويلات الإسلامية، مع مقارنة نسب الإقبال عليها من طرف العملاء. مبرزا تحديات التطبيق، ما يستدعي دعمها وتوسيع نطاقها لتحقيق شمول مالي أوسع وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

كلمات مفتاحية : النوافذ الإسلامية ، البنوك الإسلامية ، المرابحة ، صيغ التمويل الإسلامي .

Sammery

This study provides an in-depth theoretical and applied study of conventional and Islamic banks, focusing on the concept of "Islamic windows" as a modern mechanism within the Algerian banking system. It addresses the definition of traditional banks, their historical origins, and their primary functions, such as lending and deposits, while highlighting their primary objective of generating profit, regardless of Sharia-compliant controls. In contrast, Islamic banks are as financial institutions that adhere to the principles of Islamic Sharia, reject interest, rely on alternative financing methods, and pursue simultaneous economic and social development. A comparison is also made between the two systems in terms of objectives, the nature of operations, oversight, and each view of money and profit. The objectives of these windows are presented, such as attracting new capital and expanding the customer base. The most important investment formulas used in them. This presentation demonstrates that Islamic windows represent a transitional step toward wider adoption of the Islamic banking system within conventional banks. As a practical aspect of the study, the performance of Islamic windows at the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR) and the National Bank of Algeria (BNA) was evaluated over the period from 2023 to 2024, including an analysis of financial data related to conventional loans and Islamic financing, comparing customer demand for these products. The study highlighted implementation challenges, which call for support and expansion to achieve broader financial inclusion by the principles of Islamic Sharia.

Key words: Islamic finance. Mourabaha. Islamic windows.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات 7
قائمة الأشكال..... 10
قائمة الجداول :..... 11
المقدمة 13
الفصل الأول: 20
الإطار النظري للبنوك التقليدية 20
و البنوك الإسلامية. 20
المبحث الأول: البنوك التقليدية (تعريفها، نشأتها، أهدافها و وظائفها). 21
المطلب الأول: تعريف البنوك التقليدية ونشأتها..... 21
أولا – تعريف البنوك التقليدية (التجارية):..... 21
ثانيا – نشأة البنوك التقليدية (التجارية): 22
المطلب الثاني: خصائص و وظائف البنوك التقليدية (التجارية). 24
أولا – خصائص البنوك التقليدية: 24
ثانيا – وظائف البنوك التقليدية(التجارية): 26
المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية. 29
المطلب الأول : التعريف العام للبنوك الإسلامية و نشأتها. 29
أولا– تعريف البنوك الإسلامية. 29
ثانيا– نشأة البنوك الإسلامية : 31
المطلب الثاني : خصائص البنوك الإسلامية...... 34
المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية. 37
المطلب الثاني : أوجه الإختلاف..... 38
أولا– النشأة و طبيعة التعامل: 38
ثانيا–الأهداف: 39
ثالثا– الرقابة على لأنشاط المصرفي. 39
رابعا– الأموال المتاحة للتشغيل:..... 39

.....45
الفصل الثاني:.....45
النوافذ الإسلامية.....45
المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية 46
المطلب الأول : تعريف و نشأة النوافذ الإسلامية. 46
أولا: النوافذ الإسلامية لغة. 46
ثانيا: النوافذ الإسلامية اصطلاحا......47
المطلب الثاني: نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها......49
أولا: نشأة النوافذ الإسلامية 49
ثانيا: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية 50
المطلب الثالث: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وموضوعيتها. 51
أولا: أهداف النوافذ الإسلامية 51
ثالثا: الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية 53
المبحث الثاني: معاملات وصيغ الاستثمار في النوافذ الإسلامية......54
المطلب الأول: تعريفه المشرع الجزائري لمعاملات وصيغ الاستثمار في النوافذ الإسلامية. 54
المطلب الثاني: تصنيفات الصيغ الإستثمارية. 56
أولا : الصيغ طويلة الأجل.....56
ثانيا : صيغ التمويل متوسط الأجل. 60
ثالثا : صيغ التمويل قصير الأجل.....62
الفصل الثالث:.....65
الإطار التطبيقي 65
[دراسة حالة البنك الفلاحي و البنك الوطني الجزائري] 65
المبحث الأول : عينات الدراسة. 66
المطلب الثاني : عينة الدراسة. 66
أولا–تقديم البنك الوطني الجزائري:.....66
ثانيا– تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية: 70

المبحث الثاني: تحليل المعطيات ومناقشتها. 72
أولا- تحليل النتائج: 72
ثانيا-مناقشة المعطيات: 78
الخاتمة..... 80
قائمة المراجع 83
الملاحق: 86

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	عقد المشاركة في بنك السلام	59
02	عقد الإجارة في بنك السلام	60
03	عقد الإستصناع في بنك السلام	61
04	عقد المرابحة في بنك السلام	62
05	عقد السلم في بنك السلام	64
06	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	71
07	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	72

قائمة الجداول :

الرقم	إسم الجدول	الصفحة
01	الفروق بين المصارف الربوية و الإسلامية.	**42-43-44-**
02	مجموع الأموال الممنوحة في الإطار التقليدي و الإطار الإسلامي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري لسنة 2023و2024 معا.	**73**
03	المعاملات البنكية عن طريق القروض التقليدية و المرابحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2023 و 2024.	**74**
04	القروض التقليدية في البنك الوطني الجزائري سنة 2023 و 2024.	**75**
05	التمويل بالمرابحة في البنك الوطني الجزائري لسنة 2023 و 2024.	**76**
06	القروض التقليدية الإستثمارية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية سنة 2023 و2024.	**77**
07	التمويل بالمرابحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2023 و 2024.	**78**

المقدمة

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين توجه العديد من البنوك إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات وصيغ تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وانتشرت بشكل كبير خاصة بعد الأزمة المالية الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة 2008 . ثم نمت وتطورت النوافذ الإسلامية حتى أصبحت لها أهمية لا تعد .

حيث عرفت ظاهرة فتح النوافذ أو الشبابيك الإسلامية في البنوك الربوية انتشارا واسعا خصوصا بعد النجاح الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية في مختلف أرجاء العالم ، وبهذا أصبح من الضروري على البنوك الربوية التقليدية في الجزائر مسايرة هذا التطور من أجل المساهمة في تعبئة أكثر للمدخرات المالية وفتح المجال أمام الأفراد للإستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية .

حيث تعد النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، فقد أسهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية بشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي وترغب بالمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء الجدد.

تكمن أهمية إنشاء النوافذ الإسلامية في تطوير و زيادة حجم التمويلات والإستثمارات الإسلامية والسيطرة عل حصة في السوق المصرفية وتحقيق أرباح إضافية ولا ننسى حاجة شريحة كبيرة من العملاء الذين يحبذون التعامل بصيغة تمويلية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية .

إن توجه البنوك التقليدية إلى آلية النوافذ الإسلامية يعتبر اعترافا ضمنيا الستقرار وتفوق البنوك الإسلامية، لكن تعتبر مسألة تطوير النوافذ إلى فروع مستقلة والفروع الى بنوك إسلامية وصولا إلى نظام مصرفي إسلامي يستوجب من الباحثين إبراز كفاءة العمل بالصيغ الإسلامية وتبيين و توضيح القواعد و الأسس التي تضبط سيرورة عمل هاته النوافذ مع توفير كل التسهيلات من المسؤولين والجهات المعنية.

الإشكالية :

ماهي درجة الاقبال على المعاملات الاسلامية في المؤسسات قيد الدراسة من خلال المرابحة كنموذج؟

أسألة فرعية :

*ماهي النوافذ الإسلامية ؟

*ما هي صيغ التمويل عن طريق النوافذ الإسلامية؟

*ما هو الفرق بين المعاملات الإسلامية و المعاملات التقليدية؟

فرضية الدراسة :

يوجد إقبال على النوافذ الإسلامية للمؤسسات قيد الدراسة من خلال المعاملة بالمرابحة.

منهج الدراسة :

أي بحث علمي لا يمكن أن يصل إلى لأنتائج المرغوبة دون إتباع منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل البحث،لذلك استخدمنا في دراستنا التي تهتم بتقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية المنهجين الوصفي و التحليلي ، فالوصفي لوصف البنوك و النوافذ الإسلامية الذي يبرز من خلال التعريفات والمصطلحات المقدمة أما التحليلي فيتجلى في الدراسة الميدانية للعينة قيد الدراسة(البنك الوطني الجزائري و البنك الفلاحي) ،وتبيان أهم صيغ التمويل (المرابحة) سواء الإستثمارية أو الإستهلاكية بدراسة حالة، لذلك فأن المنهج الوصفي والمنهج التحليلي يعد الطريقة المثلى لوصف الظاهرة المدروسة وتحليل بياناتها، فهو أحد أشكال التفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع .

أهداف الدراسة و أهميتها:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ماهية هذه النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية و مدى إقبال الأفراد و الإستفادة من الخدمات التمويلية المقدمة فيها مقارنة مع الخدمات التمويلية التقليدية المقدمة من طرف هذه البنوك ، وذلك راجع إلى أهمية هذا النوع من النوافذ المتمثلة في حذاثته على المستوى الوطني و أساليبه و صيغه المعتمدة على الشريعة و الطريقة الإسلامية و التي تعتبر وسائل تمويلية جديدة على القطاع المالي الوطني .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : من تاريخ 2025/4/17 إلى 2025/05/12

الحدود المكانية : – البنك الوطني الجزائري فرع سعيدة

- بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية الفرع الجهوي سعيدة

صعوبات الدراسة:

من صعوبات الدراسة عدم وجود نشاط للنوافذ الإسلامية قبل سنة 2023 مما صعب عملية الدراسة حيث كانت المعاملات قليلة الكم و الكيف.

هيكل الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للبنوك التقليدية و البنوك الإسلامية

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبنوك التقليدية.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك التقليدية.

المطلب الثاني : خصائص و وظائف البنوك التقليدية

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للبنوك الإسلامية.

المطلب الأول : نشأة و تعريف البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني : خصائص البنوك الإسلامية .

المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: أوجه التشابه

المطلب الثاني : أوجه الإختلاف

المطلب الثالث : المقارنة

الفصل الثاني: النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية .

المطلب الأول : تعريف و نشأة النوافذ الإسلامية و أسبابها .

المطلب الثاني : وظائف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و موضوعيتها.

المبحث الثاني: معاملات وصيغ النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول:تعريف المشرع الجزائري لمعاملات وصيغ الاستثمار في النوافذ الإسلامية.

المطلب الثاني: تصنيف الصيغ الإستثمارية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : طرق و أدوات الدراسة.

المطلب الأول : المنهج المستخدم

المطلب الثاني : بطاقة تعريف لعينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل النتائج.

المطلب الأول: التحليل النتائج.

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية وبعد الاطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بذا الموضوع تبين أن اغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئياتها فالبعض تناول موضوع البنوك الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية والبعض الأخر تناول موضوع النوافذ الإسلامية...

الدراسة الأولى: دراسة قام بها فلاق علي وسالمي رشيد تحت عنوان النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الاشارة الى بعض التجارب العربية والغربية مجلة البشائر الاقتصادية ضمن المجلد (4) العدد (2) لسنة 2018 عن جامعة المدية حيث ابرز فيها الباحثان أن يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي أقدمت على الولوج إلى عالم المصرفية الإسلامية من مداخل تعددت أشكالها وأهدافها فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات.

الدراسة الثانية: دراسة قام بها أ.د.احمد خلفحسين دخيل تحت عنوان النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية بحيث قام الباحث ب بدراسة تجربة العراق الحديثة في المجال من خلال توضيح الكثير من التفاصيل و الوقوف على مواطن القوة و الضعف فيها و اقتراح بعض الإجراءات التي تساهم في النهوض بهذه التجربة في ظل تعليمات المصارف الإسلامية و تم نشر هذه الدراسة في مجلة دراسات الإقتصادية الإسلامية المجلد19 العدد2

الدراسة الثالثة: دراسة قام بها الطالب محموي عبد القادر كمذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم المالية و المحاسبة تخصص مالية و بنوك بعنوان تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك الالعمومية بالجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت في السنة الجامعية 2021-2022 و لقد ركز الطالب في هذه الدراسة على التعرف على شبابيك الصيرفة الإسلامية و طبيعتها و أسباب نشأتها في البنوك العمومية الربوية و حكم التعامل معها.

مصرفية إسلامية ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة ومنها من انشأ فروعا إسلامية في العمل المصرفي الإسلامي.

الدراسة الرابعة : دراسة بحيح عبد القادر بعنوان : النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية حيث تهدف الدراسة إلى توضيح مبدأ التعامل بالربا و المشاكل الإقتصادية التي نتجت عنه ، مع تقديم بديل للصيرفة التقليدية المتمثلة في الصيرفة الإسلامية. فخرج بعدة نتائج منها تكوين يد عاملة مؤهلة لممارسة نشاط البنوك الإسلامية ، تكثيف النوافذ المصرفية الإسلامية على كامل التراب لوطني بين القطاع العمومي و لقطاع الخاص حسب تقرير بنك الجزائر و تفعيل دور الإعلام اسمعي و البصري في تسويق المنتوج المصرفي الإسلامي.

الدراسة الخامسة: دراسة قام بها كوديد سفيان و درويش عمار بعنوان النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة إنتقالية للصيرفة الإسلامية دراسة حالة إستطلاعية بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة وهران ، بحيث هدفت الدراسة إلى التعرف علىى النوافذ الإسلامية وتبين أهميتها كخطوة أولية لغنتقال البنوك من العمل التقليدي نحو المالية الإسلامية و توصلت الدراسة إلى أن هناك تجاوب و إقبال كبير من طرف المتعاملين مع النوافذ ، باعتبارها منفذا للتعاملات المالية الشرعية. وهي دراسة تم نشرها في مجلة دفاتر بوادكس المجلد01(2022)،ص218-238.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك التقليدية

و البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: البنوك التقليدية (تعريفها، نشأتها، أهدافها و وظائفها).

تعد البنوك التقليدية أحد الأعمدة الأساسية في النظام المالي والاقتصادي لأي دولة ، و تعود جذور البنوك التقليدية إلى القدم، حيث كانت تلعب دورًا في تسهيل التجارة وتمويل المشاريع التجارية. ومع تطور الاقتصادات وظهور الأنظمة المالية الحديثة، تطورت هذه المؤسسات لتصبح أكثر تعقيدًا وتنظيمًا و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف البنوك التقليدية ونشأتها

أولا – تعريف البنوك التقليدية (التجارية):

البنوك التقليدية وتسمى أيضا "بنوك الودائع" هي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان القصير الأجل، وبذلك " لا تعتبر بنوك تجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الإنسانية أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في عملية الإئتمان في الأجل القصير كبنوك الإدخار و بنوك الرهن العقاري) حسن, 2006(

ومن هذا التعريف نرى بأن التطور المصرفي إتجه عموما إلى نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية و لم يعد يقتصر هذا النوع من البنوك على القيام بعمليات الإئتمان القصيرة الأجل كتلقي الودائع الجارية من الأفراد والمؤسسات و خصم الكمبيالات و تقديم القروض القصيرة الأجل إلى التجارة و الصناعة لسد إحتياجاتها للأموال، و إنما ذهب التطور المصرفي في الكثير من الدول إلى قيام البنوك التجارية أيضا بكثير من الأنشطة كتزويد الصناعة و الهيئات العامة بالإئتمان الطويل الأجل اللازم لتمويل رؤوس الأموال الثابتة وتوسيعها.

وبالتالي فإن التعريف المختار والعام للبنوك التقليدية (التجارية) هي " أنها نوع من أنواع المؤسسات المالية يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الإئتمان، و البنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال و بين أولئك الذين لديهم عجز في الأموال وعلى الرغم من أن البنوك التقليدية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا الميدان إلا أنها تتميز بصفات معينة تميزها على غيرها من الوسطاء" (4، 1996)

ثانيا ـ نشأة البنوك التقليدية (التجارية):

قصد الوقوف على نشأة البنوك التقليدية و العوامل المساعدة على دخولها و نشاطها بالدول النامية و الدول الإسلامية خاصة فقد ظهرت البنوك التقليدية في أوروبا في أواخر القرون الوسطى إثر الإزدهار الكبير الذي عرفته بعض المدن الإيطالية مثل " فلورنسا و جنوة " بسبب الحروب الصليبية ما تطلبته من الأموال طائلة لتغطية نفقات تجهيز الجيوش وتسيير الحرب كما ساهم العائدون من هذه الحرب في جلب العديد من الأموال و المعادن الثمينة، ونتج من هذه الحركية تكدس هائل في الثروات و كان التجار أكثر المستفيدين من هذه المعطيات

و بالتالي إقتضت ضرورة التعامل المصرفي إنتشار فكرة قبول الودائع من الصيارفة للحفاظ عليها من السرقة و الضياع مقابل منح شهادات إسمية، ثم تطورت الفكرة إلى خطوة تحويل الودائع من شخص إلى آخر و منه إلى مرحلة التظهير * ENDOSSEMENT، ليصل الأمر في الأخير إلى ظهور شهادة الإيداع لحامله (بمعنى عدم تعيين إسم المستفيد على شهادة الإيداع)، و هي الآلية و الأداة التي انبثق منها الشيك و أوراق البنكنوت (النقود الورقية بشكلها المعاصر).

ولم يكتفي الصيارفة بقبول الودائع فقط، فقد عملوا في بداية الأمر على إستثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير بفائدة، ثم إقراض أموال المودعين بعد أن لاحظوا بالتجربة أن مقدار من المال90% من المدخرات يظل مجمدا دون سحب، مما حقق لهم أرباحا طائلة) .القزويني, 1992(

و لم تتوقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد، بل سمحوا لعملائهم بسحبه مبالغ فوق أرصدة ودائعهم الحقيقية (السحب على المكشوف)، لكن هذا الإجراء كان سببا في إفالس و إنهيار العديد من بيوت الصيرفة نتيجة تأخر الوفاء بالديون مما دفع المفكرين الإقتصاديين في أواخر القرن السادس عشر إلى مطالبة الحكومة بإنشاء بيوت للصيرفة لحفظ الودائع و السهر على سلامتها . وهكذا تطورت الأعمال المصرفية المالية من صيارفة إلى بيوت للصيرفة إلى مصارف (بنوك).

ويعود تاريخ نشأة البنوك الحديثة إلى منتصف القرن الثاني عشر ميلادي باعتبار أن أول مؤسسة مالية جديرة بهذا الإسم هو البنك المؤسس في مدينة البندقية في إيطاليا عام 1157م، ثم مصرف برشلونة الإسباني الذي تأسس عام 1401 كان يقوم بقبول الودائع و خصم الكمبيالات .أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام 1587 م تحت إسم بنك دي ريياليتو ثم بعده بنك أمستردام بهولندا 1609م لضمان و تسيير الودائع (Rialto di pizza della banco) والذي يعتبر النموذج الذي سارت عليه معظم بنوك أوروبا.(Henr, 1979)

و تطورت وظائف البنوك من تلقي الودائع و تقديم القروض و بالأخص الكمبيالات إلى التوسع في عملية الإقراض والتسهيلات الإئتمانية وعملية توليد النقود، فيحلول الثورة الصناعية و أفرزته من الدخول في عصر الإنتاج الذي يعتمد على تقسيم العمل، وما يتطلبه من رصد أموال ضخمة لضمان تسييره بنجاح شقت البنوك هي الأخرى طريقتها في التوسع و أخدت شكل شركات مساهمة إلى أن وصلت إلى الشكل الذي تراه في عصرنا هذا" إن البنك اليوم يمثل صيارفة الأمس، فقد مرت من صيارفة في حانوت

على الصورة التي مازال بعض الصيارفة متمسكين بها إلى موظفين متخصصين يجلسون في مكاتب ضخمة يشيرون شؤون الإقتصاد في أوسع مجالاته. (خلف، 2006)

و في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر " تزامنا مع بلوغ الرأس مالية مرحلتها الإحتكارية التي من مظاهرها تكتل المنتجين و إندماج المشروعات و استحواذ القوي منها على الضعيف بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الإندماج (fision) أو بطريقة الشركات القابضة(holding). (الشليمي، 1997)

وقد اتسع نطاق حركة التزكر بعد الحرب العالمية الأولى في معظم الدول الراس مالية ورافق ذلك تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك، فإقتصر حق الإصدار النقدي (أوراق البنكنوت) على نوع معين من البنوك و هي البنوك المركزية في حين ظلت البنوك التقليدية متخصصة في تمويل الأعمال التجارية و توليد النقود المصرفية.

المطلب الثاني: خصائص و وظائف البنوك التقليدية (التجارية).

تسعى البنوك التقليدية إلى تحقيق عدة أهداف في مقدمتها هدف تعظيم الأرباح إضافة إلى تقديم التمويل الضروري للإقتصاد الوطني، كما تمارس البنوك التقليدية العديد من الوظائف، و ذلك ما سنبينه من خلال هذا المطلب.

أولا - خصائص البنوك التقليدية:

تتسم البنوك التقليدية بثلاث خصوصيات هامة تميزها عن غيرها من المؤسسات و هي الربحية السيولة والأمان.

1. الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع و هذا يعني أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة

يترتب عن ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر و على العكس من ذلك ، فإذا إنخفضت الإيرادات بنسبة معينة إنخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر ، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات و تجنب حدوث إنخفاضها إذا كان الإعتماد على الودائع من الجوانب السلبية نتيجة لإلتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لا ، فالعائد الذي يحققه البنك على إستثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه مالكه و من ثم إذا إعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل إستثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، أما الإعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل إستثمارات فيحقق البنك خاصة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن إستثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها.

2. السيولة :

يتمثل الجانب االكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق الدفع عند الطلب ، و من ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة ، فمثال " يستطيع البنك تسديد مستحقات المودعين أو تأجيل سداد ما عليه من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ، كما حدث في بنك أنترا اللبناني الذي توقف عن دفع مستحقات المودعين وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية" (أحمد، 1998)

وتعتمد السيولة على

مدى ثبات الودائع : كلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك باللإطمئنان بدرجة أكبر.

.قصر مدى التسهيلات الإئتمانية : كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك كلما شعرت إدارة البنك بالإطمئنان لأن الظروف الإقتصادية قد تتغير.

3.الأمان :

يتسم رأس مال البنوك التقليدية بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 بالمئة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار و لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهلك جزء من أموال المودعين و النتيجة إعلان إفالس البنك.

أن ما نستخلصه من الأهداف الثالثة للبنوك التقليدية هو وجود تعارض واضح بينهما فتحقيق هدف السيولة معناه الإحتفاظ بجزء أكبر من الموارد المالية في شكل نقدي ، وبالتالي التراجع عن في الإستثمار وزيادة منح القروض، و بالتالي عدم تحقيق معدلات أعلى من الربحية، وهو أثر سلبي على هدف الربحية والعكس صحيح، إذا أراد البنك التوسع في عملية الإستثمار و منح القروض فهذا سيؤدي إلى التأثير على هدف السيولة، وبالتالي فإنه هنالك تعارض بين أهداف البنوك التقليدية و لإحداث التوازن و التوافق بين الأهداف لا بد أن تتقيد البنوك التقليدية بتوجيهات وقرارات البنك المركزي، خصوصا في جانب توفير السيولة لمواجهة طلبات المودعين.و بالتالي يمكننا القول أن الربحية هو الهدف الرئيسي للبنوك الحديدية، بينما السيوله و الأمان هما شرطان أو عاملان لتحقيق هدف الربحية (الحق، 2000)

ثانيا – وظائف البنوك التقليدية(التجارية):

1 – قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك التجاري على الإطالق لما لها من آثار هامة على بقية أعمال البنك وبالتالي على نجاح البنك، ذلك فإن إدارة البنوك تولي مسألة الودائع أهمية كبيرة، وتعمل على

دراسة هذه الودائع وتحليلها بإستمرار من حيث تركزها وحجمها ومدتها ... إلخ، **ومن أهم الودائع البنوك التجارية:**

-الودائع الجارية وتحت الطلب:عادة ما تكون هذه الحسابات قصيرة اﻷلجل و للعميل الحق بالسحب من حساب الودائع بواسطة الشيكات أو بشكل شخصي، وعادة ال تعطي للمودع في هذاالحساب أي فوائد.

حسابات الأجل وأنواعها: وهذه الحسابات عادة ما تكون هناك شروط تحدد عملية السحب منها ولا يتم السحب منها إلا بشكل شخصي، ويعطي صاحبها فائدة عليها حسب شروط فتح الحسابات

-حسابات الجارية المدينة: وهي حسابات تتمثل في السلف والتسهيلات الإئتمانية والقروض التي يمنحها البنك لعملائه.

2- خلق نقود الودائع:

تعتبر وظيفة خلق تقود الودائع من أهم الوظائف التي تؤديها البنوك التقليدية و الفكرة اﻷلساسية في خلق البنوك لتقود الودائع تأتي من إعتياد اﻷلفراد في المجتمعات الحديثة من تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم. (الحلبي، 2000)

و إنطلاقا من وظيفة قبول الودائع و الإقراض تتمكن البنوك من خلق نقود الودائع، فالبنوك تقدم للجمهور من ودائع تملكها ومن ودائع ليس لها وجود لديها، وذلك بإحلال البنك تعهد بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض، و بذلك يخلق البنك وسائل دفع تقوم مقام النقود، وتتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل و هي في شكل كتابي مثل الشيك.

3 – منح القروض والسلف (الإئتمان):

هذه الوظيفة كما ذكرنا سابقا توازي في النشأة والأهمية وظيفة قبول الودائع، وهي وظيفة متلازمة مع وظيفة قبول الودائع، فالبنوك لن تستطيع الحصول على الودائع دون مقابل لأصحاب هذه الودائع، سواء كان هذا المقابل على شكل خدمات، ومن أهم الوسائل التي تمكن البنوك من تقليل تكاليف الودائع إضافة إلى تكلفة الأموال من المصادر الأخرى هي إستثمار هذه الأموال المتاحة بشكل فعال، وأهم وسيلة لإستغلال هذه الموارد المتاحة هي وسيلة منح القروض و الإئتمان مقابل الحصول على فائدة محددة مسبقا من المقترض تختلف أشكال القروض و الإئتمان، منها ما يعتبر قرضا بشكل مباشر مثل القروض قصيرة وطويلة الأجل أو بشكل غير مباشر مثل خصم الكمبيالات. (الحق، 2000)

4 – خصم الأوراق التجارية:

إن الحاجة الملحة لرجال الأعمال و الأفراد والمؤسسات إلى السيولة الحاضرة تجعلهم يتوجهون إلى البنوك التجارية من أجل تحصيل أوراقهم التجارية قبل تاريخ إستحقاقها، وذلك مقابل فائدة يستحقها البنك نظير عملية الخصم التي قام بها، وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم ويطلق على هذه العملية بعملية خصم الأوراق التجارية.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية.

تُعَدُّ البنوك الإسلامية مؤسسات مالية فريدة من نوعها لما تلعبه من دور في الإقتصاد العالمي، تطورة هذه المؤسسة عبر الزمان و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول : التعريف العام للبنوك الإسلامية و نشأتها.

أولا– تعريف البنوك الإسلامية.

كان للبنوك الإسلامية دور في تقديم إضافات جديدة على لأنظام البنكي ككل حيث أضافت على البنوك التقليدية مجموعة من العناصر والأدوات وأضافت الطابع الروحي، الديني، وكانت بذلك سبيلا عمليا إلى الحياة الكريمة لأفراد الأمة الإسلامية ومن خلال ما يلي نتعرف على البنك الإسلامي من وجهة نظر مجموعة من الاقتصاديين عبر التعاريف التالية:

التعريف الأول: البنك الإسلامي هو "مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية لما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع و وضع المال في المسال الإسلامي . (محمد، 2009)

التعريف الثاني: عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية كالتالي: " يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا لأنظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذ وعطاء،ولقد سارت على هذا لأنهج كل التعاريف التي أعطيت للبنوك والمؤسسات المالي الإسلامية سواء في القوانين المنظمة لها أو التي تبنها الفكر الاقتصادي الإسلامي. (خديجة، 2015)

التعريف الثالث: يقصد بالبنوك الإسلامية أو بيوت التمويل الإسلامية تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال البنكية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد، أخذ وعطاء بصفته تعاملا محرما شرعا، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامي.

التعريف الرابع: هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم و المجتمع المسلم، و تنميتها و اتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام. (سليمان، 2008)

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الشامل أدناه وكذا لأنقاط التالية :

التعريف الشامل " :البنك الإسلامي مؤسسة مالية تحرم التعامل بالفائدة لاعتبارها ربا و تتبع في معاملاتها مع الأفراد أحكام الشريعة الإسلامية."

ثانيا- نشأة البنوك الإسلامية :

1. انطلاقا من تحريم الربا ظهرت أهمية إعادة لأنظر في الهياكل المالية و لأنقدية وأدوات التمويل في الدول الإسلامية فبدأ التفكير المنهجي في بعض دول العالم الإسلامي لإنشاء البنوك الإسلامية منذ الأربعينات من القرن العشرين حيث أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة، ثم أخذت باكستان الفكرة في عام 1950 وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع من الموسرين بدون عائد، ثم تعاود اقتراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد (لخضر، 2007)
2. بعد ذلك ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري في الستينيات بظهور تجربة البنوك المحلية في ميت عمر سنة 1963 حيث افتتح أول بنك ادخاري محلي وقام على أسس تتماشى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، لكت هذه التجربة لم تتجاوز ال 5 سنوات من تطبيقها بسبب الظروف التي أحيطت بها ومع ذلك فقد أفادت هذه التجربة بعد عشر سنوات في انطلاقة لأنظام الإسلامي الذي بدأ بالبنوك الإسلامية ثم شركات الاستثمار والتأمين والتي تسلسل نشوؤها تباعا في الأقطار الإسلامية وحتى الغربية بعد أن كان نطاقها الجغرافي محصورا في الشرق الغربي ودول آسيا الإسلامية. (saidane, 2011)

ومنذ تلك التجارب مرت نشأة البنوك الإسلامية بعدة تطورات يمكن تلخيصها بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى (1971-1980): (خديجة، 2015)

1. أهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي:

2. تأسيس بنك ناصر الاجتماعي بموجب قانون رقم 66 سنة 1971 الذي ينص على تحريم التعامل بالربا أخذا وعطاءا ، والذي يعمل على قبول الودائع واستثمارها.

3. سنة 1973 نوقشت الجوانب لأنظرية والعملية لإقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات بنكية متكاملة وذلك في اجتماع وزراء المالية الإسلامية وقد انتهى الاجتماع بتقرير سلامة الفكرة وأوصى بوضعها موضع التنفيذ هذا وقد أخذت هذه التجربة حظها الوافر في لأندوات الإسلامية ومجامع الفقه الإسلامي ومؤتمرات القمة الإسلامية والدراسات المعمقة الأكاديمية.

4. سنة 1975 أنشئ لأول مرة رسميا بنكين إسلاميان:

أ – البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو مؤسسة دولية للتمويل الائتماني وتمويل التجارة الخارجية والقيام بالأبحاث اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ب– بنك دبي الإسلامي الذي أسس بموجب مرسوم حكومة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في12 مارس 1975 و يعتبر البداية الحقيقية للعمل البنكي الإسلامي وهو أول بنك خاص.

5. سنة 1977 وعلى نفس لأنهج تم تأسيس:

أ –بنك فيصل الإسلامي المصري

ب–بنك فيصل الإسلامي السوداني

ت–بيت التمويل الكويتي

ث–الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ومقره الرئيسي' مكة المكرمة"

6. سنة 1979 تم تأسيس أول بنك إسلامي بالبحرين هو بنك البحرين الإسلامي.

7. سنة 1980 تم إنشاء البنك الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية بمصر.

المرحلة الثانية (1980 – 1990):

من أهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي: (عقل، 2010)

- البنك الإسلامي لغرب السودان سنة 1981 برأس مال قدره 25 مليون جنيه سوداني.

- بنك قبرص الإسلامي بتركيا سنة 1982 برأس مال قدره مليون دولار أمريكي.

- بنك قطر الإسلامي سنة 1983 برأس مال قدره 200 مليون ريال قطري.

- سنة 1986 تم تأسيسي مؤسسة الأمين للتمويل والاستثمار في الهند.

المرحلة الثالثة (1990 – الى يومنا هذا):

1- المصرف العراقي الإسلامي سنة 1992 برأس مال قدره 126.4 مليون دينار عراقي ويعتبر بنك خاص .

2- أما اليوم، فبالإضافة إلى البنوك الإسلامية القائمة فإن الصناعة البنكية الإقليمية والعالمية تشهد تطورا هائلا يأخذ أشكالا متعددة من أهمها:

أ . إنشاء بنوك إسلامية جديدة.

ب . تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.

ت . تحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية.

و توسيع في عدد البنوك الإسلامية أدى لظهور عدة مؤسسات وهيئات داعمة للعمل البنكي الإسلامي و هي كالتالي :(لخضر، 2007)

أ .هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب .مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ت .السوق المالية الإسلامية الدولية.

المطلب الثاني : خصائص البنوك الإسلامية.

كان للصحوة الإسلامية التي أصابت الكيان البنكي أثر كبير في تطوير البنوك الإسلامية وهذه الأخيرة تميزت عن غيرها من البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص والتي تسعى من خلالها لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهم هذه الخصائص نجد:

أولا: خصائص تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية

1 – عدم التعامل بالفائدة (الربا) :

الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تطهير العمل المصرفي من إثم الربا، وهذا هو الفارق الجوهري بينهما وبين البنوك التقليدية، التي تعتمد على أسلوب الفائدة)القروض نظير نسبة محددة من العائد مرتبطة بالزمن(وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرمته الشريعة الإسلامية تحريما قاطعا .Invalid source specified وتوعد سبحانه وتعالى مرتكبيه بالحرب كما يقول في كتابه الكريم:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْ ب مِنَ

الله وَرَسُولِهِ وإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ﴿﴾)القرآن الكريم سورة البقرة(

2 – إتباع قاعدة الحلال و الحرام :

ينطلق الاقتصاد الإسلامي من معايير وأحكام وتشريعات وردت في القران الكريم و السنة الشريفة، أو ما يعرف بالشريعة الإسلامية(، والشريعة الإسلامية تقرر العمل كمصدر للكسب، بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب وهذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية ، عن طريق الاستثمار والمشاركة التي تخضع لمعايير الحرام التي حددها الإسلام .

وبما أن البنوك الإسلامية بنوك تنموية، تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلامية، لذلك ف لذلك فإنها في جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعها إلى تمويل المشاريع التي تحقق الخير للمجتمع وذلك من خلال توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المسلم، مع م ا رعاة أن يقع المنتج (سلعة أو خدمة) في دائرة الحلال وأن تكون كل م ا رحل العملية الإنتاجية (تمويل، تصنيع، نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال مع مراعاة احتياجات المجتمع و مصلحة الجماعة.

3– ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية.

فالهدف الأسمى لهذه البنوك هو ترقية المردود الاجتماعي لصالح الأمة الإسلامية، وذلك من خلال تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع الاقتصادية ذات المردودية والكفاءة الإنتاجية والتي تعود بلأنفع على المجتمع وتحقيق تنمية اجتماعية شاملة (كمال، 2012)

ثانيا: الخصائص الوظيفية للبنك الإسلامي

تتميز الأنشطة البنكية الإسلامية بأنها ذات صيغة استثمارية و تنموي و اجتماعية حيث أنها : (عقل، 2010)

1 . بنوك استثمارية لأنها لا تقدم القروض لتنتظر عودة الأموال مضاف إليها سعر الفائدة و إنما تقوم بدراسة جدوى المشروعات وتبدأ في تمويلها، الأمر الذي ينطوي عليه تجمل المخاطر سواء من حيث مدى نجاح المشروعات، أو من حيث مدى تأثر السيولة بتدفق هذه الأموال خارجا وداخلا.

2 . بنوك تنموية تهدف إلى تعبئة الموارد و توجيهها لطالبي التمويل بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، لا يبين الطرفين فحسب، إنما للنهوض بالمجتمع أساسا، لأن هدف المصارف الإسلامية هو إقامة الاقتصاد الإسلامي على اعتبار ان الهدف لا ينحصر على تحقيق الربح فحسب .

3 . بنوك اجتماعية لأنها تسعى لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، لا من حيث الإشراف على صناديق الزكاة أو إدارة حسابات الجمعيات الخيرية فحسب، بل تتعدى هذا على الجانب الاقتصادي الاجتماعي الهام، وهو توزيع العوائد على طريق الإسهام في عدم تركيز الثروة في أيدي أفراد أو مؤسسات قلقلة في المجتمع.

هذا بالإضافة إلى الخصائص التالية:

1 . البنوك الإسلامية متعددة الوظائف تؤدي دور كل من البنوك التجارية و بنوك الأعمال أو بصفة عامة البنوك التقليدية.

2 . البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة و العطاء سواء كانت الفائدة ظاهرة أو خفية.

3 . البنوك الإسلامية تشارك في استثمارات و تقدم فروض عينية.

4 . تعتمد هذه البنوك على ما يسمى بالشراكة بينها وبين عملائها

المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.

لفهم أوضح و أدق للبنوك الإسلامية و ما يميزها عن البنوك التقليدية لا بد من المقارنة بين هذين النوعين من المؤسسات المالية.

المطلب الأول: أوجه التشابه

أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية: توجد العديد من أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والتي منها : (خلف، 2006م، صفحة99)

* أنها مؤسسات ذات طبيعة مالية ومصرفية، أي أنها تقوم بالأعمال المتصلة بالجوانب المصرفية والمالية.

* تتشابه كل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في التمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستها لأعمالها و نشاطها.

*تخضع لرقابة البنك المركزي وتخضع للتعليمات والقرارات والأنظمة والقوانين ذات الصلة بممارسة البنوك لأعمالها ونشاطها .

* إن كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تمارس الأعمال ذاتها التي لا تتضمن تعاملا بالفائدة، والتي تتمثل بأداء الخدمات المصرفية التي لا يتعارض القيام ا مع أحكام الشريعة الإسلامية .

* تتشابه البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في القيام ببعض أوج الاستثمار الذي يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

* تتشابه كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في عدم دفع فائدة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة، لان الهدف من هذه الحسابات يتمثل بتمشية المعاملات الجارية وليس الحصول على عائد .

* تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في خضوعها للرقابة المالية الداخلية منها والخارجية المتمثلة بالجهات ذات العلاقة، بما فيها هيئات الرقابة المالية.

المطلب الثاني : أوجه الإختلاف.

تبرز العديد من أوجه الاختلاف وعدم التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والتي من أهمها:

أولا– النشأة و طبيعة التعامل :

يعود تأسيس أول بنك تقليدي إلى عام 1157 م في مدينة البندقية، ثم تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونة عام 1411 م، ولقد بدا تطور الفن المصرفي منذ القرن السادس عشر نظرا للتطور الهائل الحاصل في الصناعة والتجارة، بينما يعود تاس 1963 ، وهذا يدل على تجربة البنوك الإسلامية العريقة مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث يوجد فارق زمني بينهما يقدر بحوالي ثمانية قرون (بورقبة، 2013م، صفحة127)

كانت نشأة البنوك التقليدية وظهورها نزعة فردية نحو الاتجاه بالأموال وتحقيق الثراء من خلالها ، حيث اعتبرت لأنقود سلعة يتم الاتجار فيها و تحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة .وكانت نشأة البنوك الإسلامية كبديل إسلامي للتعامل المصرفي القائم علي نظام الفائدة ولتطبيق المبادئ الاقتصادية في الفكر الإسلامي وهي تبني علي أساس عقائدي مؤداه أن المال مال الله يجب تداوله فيما أحله الله ، ولذا تعد لأنقود وسيلة ا وليس فيها ، ومن ثم يتحقق الربح بالشكل الصحيح نتيجة عوامل التشغيل وليس عن طريق ومقياس للقيم، ومن ثم يتم الاتجار الربا. (المغربي، 2004 م، صفحة 96)

ثانيا–الأهداف :

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق أهداف اجتماعية وأهداف استثمارية ومالية مباشرة وتنمية ا الإسلامي مع الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية بكافة المعلومات المصرفية مع عدم إغفال عامل تحقيق الربح، بينما البنك التقليدي يسعى بصفة أساسية لتحقيق أعلى ربحية وفائدة ممكنة دون لأنظر إلى تنمية المختمع من عدمه كما أنه وسيط بين المقرض والمقترض بفائدة (محسن و ناصر، 2020 ، صفحة15)

ثالثا– الرقابة على لأنشاط المصرفي.

: فالبنوك التقليدية تخضع لرقابة البنك المركزي للتحقق من مدى التزامها بالقوانين المصرفية إضافة إلى رقابة المساهمين، أما بلأنسبة للبنوك الإسلامية فإضافة إلى ذلك هناك أيضا الرقابة الشرعية تقوم بها هيئة تهدف التأكد من أن العمليات التي يبرمها البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية .(العامري، 2013م، الصفحات46 –47)

رابعا– الأموال المتاحة للتشغيل :

تتكون الأموال المتاحة للاستخدام والتشغيل من حقوق الملكية إلى جانب ودائع ومدخرات الأفراد وذلك كما يلي:

1 – حقوق الملكية :

إن حجم رأس المال في البنوك الإسلامية ، يجب أن يكون أكبر منه في البنوك التقليدية وذلك للأسباب التالية:

-اعتماد البنك الإسلامي علي رأس ماله في بداية نشاطه نظرا لقلة ودائع الأفراد وميلها لأن تكون قصيرة الأجل.

-زيادة نسبة أموال البنك الإسلامي المستثمرة في إنشاء المشرعات بالمقارنة مع البنوك التقليدية.

-يغطي رأس مال البنك الإسلامي مخاطر الاستثمار ، خاصة المباشر ، الذي يقضي قيام البنك بإنشاء مشروعات تابعة للبنك تحتاج هيكل تمويلي طويل الأجل.

وفيما يختص بالاحتياطيات في البنك الإسلامي فيجب أن تقتطع من نصيب المساهمين من الأرباح وليس من صافي الربح نهاية الفترة ، حيث إن علاقة المودعين بالبنك علاقة محدودة زمنيا ولا يجوز اقتطاع جزء من نصيبهم من نصيبهم من الربح لتكوين الاحتياطيات.

2-لودائع :

تختلف الودائع في نوعيتها وفي علاقة المودعين مع البنك:

-نوعية الودائع : من المتوقع زادة نسبة الودائع الاستثمارية عن الودائع تحت الطلب في البنك الإسلامي بالمقارنة مع البنك التقليدي نظرا لطبيعة الاستثمار العامة للبنك الإسلامي.

العلاقة بين البنك والمودين في البنك التقليدي علاقة دائنة ومديونية، أما في البنك الإسلامي فإنها علاقة عقد مضاربة بلأنسبة للودائع الاستثمارية وعلاقة الإجارة والوكالة لودائع الجارية.

3- أموال الزكاة :

من المصادر المتاحة للبنك الإسلامي دون البنك التقليدي أموال الزكاة والصدقات التي يقوم بتجميعها والحصول عليها من مصادرها المختلفة. ومن المصادر المتاحة للبنك التقليدي دون البنك الإسلامي الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى وهذا لا يتوافر للبنوك الإسلامية نظرا لطبيعتها الشرعية.

خامسا– تنويع الأنشطة الاستثمارية :

من المعلوم أن البنوك التقليدية مصدر أرباحها هو الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة، وهذا يعد موقفا سلبيا كونه يحول دون مشاركة حقيقية في لأنشاط والحراك التنموي الاستثماري، أما البنوك الإسلامية على العكس فالفرق بين الشريك والدائن فالأول شريك في العمل ويتحمل مخاطره بخلاف الدائن فهو مقرض غير مشارك في ملكية أو تعاملات الجهة المقترضة ولا يتحمل مخاطر مشاريعها .

سادسا– من حيث النظرة إلى النقود :

هناك فارق جوهري في نظرة كلا النوعين من البنوك لهذه النقود فهي في البنوك التقليدية بمثابة سلعة يتم الاتجار فيها ويتم تحقيق الربح من الفرق ين سعر الفائدة الدائنة والمدينة بينما في البنوك الإسلامية وسيط للتبادل.

سابعا– العلاقة مع البنك المركزي :

إن الاختلاف يكمن في أن البنوك التقليدية يمكنها اللجوء إلى البنوك المركزية لطلب ا ترفض التعامل على أساس الفائدة، وحتى القروض اللازمة لها مقابل دفع فوائد محددة، بينما البنوك الإسلامية لا يمكنها ذلك لأنها في حالة قيام البنوك المركزية بتقديم التمويل اللازم للبنوك الإسلامية على أساس الاستثمار فانه يكون قصير الأجل لبضعة أشهر، وفي الوقت ذاته فان البنوك المركزية ترفض تقديم القروض الحسنة إلا إذا كانت مساهمة فيها .

المطلب الثالث : المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.

الجدول رقم 1 :الفروقات بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية **Invalid source specified.**.

المقارن	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
الوظيفة الأساسية	الإقراض و الاقتراض مقابل فائدة محددة	المضاربة الشرعية ومختلف أشكال التمويل مثل المشاركة والمرابحة.
الأهداف العامة	تعظيم حقوق المساهمين بالاعتماد على سعر الفائدة مع التركيز على عاملي المخاطرة والربحية في جميع تعاملاتها.	تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة لأناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية وتطهير العاملات المصرفية من الربا وبناء نظام اقتصادي إسلامي.
الضوابط المهنية	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة من خلال سعر الفائدة.	دارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة مضبوطة بأسس شرعية للمصرف
العمليات و الأهداف تتوافق مع	قوانين المصارف العالمية	ضوابط الشريعة الإسلامية

الوساطة المال بين العميل والمصرف	تنفذ كمقرض ومقترض	تنفذ كشريك
المال هو	سلعة يتم التجار فيها	وسيلة يتم التجار بها
الضمانات المطلوبة	عقارية وتجارية وشخصية	ضمان المشروع ودراسة الجدوى وتقديم الكفلاء
التضخم	يعادل سعر الفائدة السائد على أقل تقدير	لا يوجد لأن المصرف شريك في الربح و الخسارة.
تحصيل وحسم السندات	موجود مقابل فائدة ربوية	غير موجودة لأنها تعتمد على الربا
التعامل مع المصارف الأخرى	على أساس الفائدة الربوية	على أساس صيغ التمويل الإسلامية وفي المعاملات الجائزة شرعا
العلاقة مع البنك المركزي	على أساس الفائدة الربوية	وديعة بدون فوائد ربوية
أسهم المصرف تباع في البورصة	نعم تباع في البورصة	نعم تباع في البورصة
الرقابة الشرعية	غير موجودة	موجودة ويجب أن تكون ذات سمعة جيدة

صيغ التمويل	التمويل التقليدي يحدد عالقة المصرف بالمقرض بفائدة دوم	التمويل الإسلامي مضارب في المدى القصير، ومتاجر على المدى الطويل
المخاطر	يتحملها المقترض لأن للمقرض ضمانات	مشتركة بين المصرف ومالك المشروع
الخدمات المقدمة	جميع الخدمات المصرفية بالإضافة إلى بعض النوافذ الإسلامية	فقط الخدمات المصرفية غير الربوية إضافة لخدمات تكافلية واستشارية

الفصل الثاني:

النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية .

المطلب الأول : تعريف و نشأة النوافذ الإسلامية.

إن الإلمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف على المعنى اللغوي لها ثم الاصطلاحي، وهو ما سنبينه في لأنقطتين الآتيتين:

أولا: النوافذ الإسلامية لغة.

1- النوافذ لغة:

"نافذة من نفذ: لأنفاذ الجواز وجواز الشيء والخلوص منه. تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفوذا، ورجل نافذ في أمره ونفوذ ونفاذ: ماض في جميع أمره، وأمره نافذ أي مطاع، وفي الحديث بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما أي إمضاء وصيتهما وما عهد إليه قبل مو ما، ومنه حديث المحرم: إذا أصاب أهله ينفذان لوجههما، أي يمضيان على حالهما ولا يبطلان حجهما، يقال رجل نافذ في أمره أي ماض. ونفذ السهم الرمية ونفذ فيها ينفذها نفذا ونفاذا: خالط جوفها ثم خرج طرفه من الشق الآخر وسائره فيه. يقال نفذ السهم الرمية ينفذ نفاذا، ونفذ الكتاب إلى فلان نفاذا ونفوذا، وأنفذته أنا، وتنفيذ مثله، وطعنة لأنافذة: منتظمة الشقين."[55555]

2- الإسلامية لغة:

وتأتي يراداإلى عدة أوجه:

- سَ لَ مَ اسم الرجل وسلمى اسم امرأة، وسلمان اسم جبل واسم رجل وسالم اسم رجل، كلها أسماء لعلم ما.
- سَ لَ م بفتحتين السِلف والسُ لم بفتح اللام واحد السلاليم التي يرتقي عليها والسِ لِ مُ السلام كما يطلق الإسلام في اللغة ويراد به الاستسلام والانقياد والخضوع، وقيل أسلم دخل في الاسلام وصار مسلما.

ثانيا: النوافذ الإسلامية اصطلاحا.

اختلفت التعريفات للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي لهذه النوافذ وذلك حسب زاوية لأنظر إليها فقد عرفة بأنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية ." (فهد، 2005)

ويبدو أن هذا التعريف اهتم بمكان تواجد النوافذ والخدمات التي تقدمها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

كما عرفت بأنها "إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجا ا ومراقبتها." (سعد، 2005)

ويلاحظ على هذا التعريف تركيزه على الاستقلال الإداري لهذه النوافذ في ظل إدارة المصرف التقليدي ورقابة الهيئات الشرعية المختصة فضلا عن ضرورة الإشارة إلى خضوعه الأحكام القوانين لأنافذة.

وعرفها بعضهم بأ ن " الوحدات الإسلامية في الفروع التقليدية أو المقار الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها." الشرطان

ونرى أن التعريف الأفضل للنوافذ الإسلامية هو الذي يمكن أن يضم جميع عناصر تكوينها فنقول بأن : مجموعة وحدات تابعة للمصارف أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة؛ أو هي شباك خاص في بنك تقلدي إلى جانب الشبابيك الأخرى يستخدم صيغ تمويليةإسلامية، وتعتير خدمات لأنافذة أو الشباك الإسلامية موجه إلى عملاء خاصين.

ثالثا: الفرق بين النوافذ والفروع الإسلامية . (الشرطان)

وننوه هنا إلى أن معظم الكتاب لم يتكلموا في مؤلفام بمصطلح النوافذ الإسلامية بل أوردوا مصطلح الفروع الإسلامية ، وما يميز الفرع بشكل عام أكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس لأنافذة التي تكون في نفس البنك.

ويجدر بنا الذكر أن هنالك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي خاصة في العناصر والخصائص المشتركة؛ من أهم أوجه الاختلاف تلك:

- "الفرع الإسلامي يبدو أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه إذ لا يأخذ الفرع للبنك الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع لأنافذة للبنك الأم بصورة مباشرة.

إن الهيكلية الإدارية والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من البنك التقليدي أكبر من الهيكلية والكادر الذي يدير لأنافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في البنك التقليدي، بل إنه في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنىكشعبة أو الوحدة في البنك ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة

- من منتجات البنك الأم، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي الذي فتحته (الدخيل، 2020)

- الفرع الإسلامي هو مرحلة متقدمة في طريق تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي وكذا آلية النوافذ الإسلامية مرحلة أولية في طريق التحول، فكل من الفرع النافذة وسائل وطرق للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية .

- يشكك البعض في مشروعية النوافذ الإسلامية نظرا لعدم استقلاليتها واختلاط أموالها بأموال البنك الأم على عكس الفروع التي تمتاز باستقلال نسبي يجعلها أكثر شرعية. (الدخيل، 2020)

- من جانب آخر هنالك من يستعمل مصطلح الفروع وهناك من يستعمل مصطلح النوافذ والفرق بينهما ليس جوهريا.

"فالفرع الإسلامي تكون جميع تعا ملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنىمستقل عن البنك التقليدي أما لأنافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس المبنى ولكن في مصلحة أو شباك وبشكل مستقل حتى تكون إسلامية" (أخرون)

ويتشابه كل من الفرع المصرف الإسلامي النافذة الإسلامية ، في كوما يقدمان نوعا خاصا من التعاملات الإسلامية .

المطلب الثاني: نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها.

أولا: نشأة النوافذ الإسلامية .

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب لأنظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية ، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح ا تمع على الخدمات المصرفية الإسلامية ، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية . (جناحي)

"وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث قام مصرف مصر في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية . (متولي)

وقد أدى تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من المصارف التقليدية هناك إلى إنشاء فروع تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد

الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1981/1980 إلى خمس وثلاثين فرع تتبع عددا من المصارف التقليدية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف لأنيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه المصارف قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع منفروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987 بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990، ونظرًا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية . ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعين فرع اًإسلامي اً موزعة على مختلف مدن المملكة. (محيرق)

ثانيا: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية .

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من المصارف التقليدية لإنشاء فروع تتخصص في تقاسم الخدمات المصرفية الإسلامية ، وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف الآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- "رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية ، حيث إن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتجنب التعامل مع المصارف الربوية.
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية .
- المحافظة على عملاء المصارف الربوية من لأنزوح إلى المصارف الإسلامية .
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد.
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بلأنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذابالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بلأنسبة التأسيس مصرف جديد.
- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض المصارف التقليدية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بلأنظام المصرفي الإسلامي.

❖ بلأنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق لأنظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف الفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك." (شحاته)

المطلب الثالث: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وموضوعيتها.

أولا: أهداف النوافذ الإسلامية .

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما بينها الكثير من الباحثين، فيما يأتي:

❖ "العناية مقاصد الشريعة من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.

❖ استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.

❖ توسيع قاعدة المشاركة فالاقتصاد.

❖ إعادة لأنظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.

❖ تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.

❖ تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.

❖ تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب القوائم المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلكالفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أوخسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.

❖ تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

❖ مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية." (خريس)

وتتنوع الأهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح فروع إسلامية ومن هذه الأهداف ما يلي:

- نجاح المصارف الإسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية التيدخلت هذا السوق من أجل تحقيق أرباح وجذب الموارد.
- محاولة جذب عملاء جدد للبنك بتطبيق هذه الآليات والمحافظة على عملاء البنكالسابقين.
- اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوكالتقليدية.
- اتباع سياسة التدرج في التحول من لأنظام المصرفي التقليدي إلى لأنظام المصرفي الإسلامي. (السرحي)

ثانيا: مدى موضوعية هذه الأهداف.

وأيا كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء فروع إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى السلطات المعنية للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصري كما يجب ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات المالية عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي البحت بغض لأنظر عن البعد العقدي والاختلاف الديني.

ومن ثم فلا نستغرب حينما نرى من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية ودراستها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن وباريس ونيويورك.

إن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجوب خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وعزم ويقين لا تراجع فيها ويبدؤون بالخطوة الأولى وهي إنشاء الفروع الإسلامية خطوة نحو التحول.

إنه لحري بالقائمين على البنوك التقليدية أن يخوضوا حرية الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وقناعة أكيدة، يفرض عليهم ذلك لأ م ابتداءً مسلمون معتزون بدينهم كانوا في غفلة عابرة فأخذوا بنموذج للصيرفة الربوية غريبة عن دينهم، فلما أثبت تجارب إخوا م للصيرفة الإسلامية كانوا أحق وأصدق بتبنيها قبل الأجانب.

إن الإسلام دين الله الخالد للبشرية جمعاء، لأنه ينسجم مع الفطرة البشرية، فتعاليمه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تستهدف تحقيق المصلحة للناس ودفع المفاسد عنهم وتحقيق الحياة المعيشية الطيبة في الدنيا والسعادة في الآخرة.

ومن ثم فإن تجاوب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية عبر فروع إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية كخطوة أولى للتحول الكامل فإنه يمكننا أن نؤكد بالتالي:

- ✓ أن الفروع الإسلامية = نواة لبنك إسلامي.
- ✓ أن الفروع الإسلامية = بنك إسلامي مصغر. (السرحي)

ثالثا: الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية .

"تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، إذ يقومالمصرف الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم اهتمام أو خبرة في مجال العملالمصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال الفروع الإسلامية ، وقد تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك الفروع وتنفيذها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية . ويمكن تقسيم الأنشطة التي تمارسها النوافذ الإسلامية على لأنحو الآتي:

1- خدمات مصرفية عامة:

وتشمل هذه الخدمات جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية وتسديد فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندية وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الالكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك.

2- الاستثمارات الإسلامية :

لا تخرج الاستثمارات الإسلامية التي تقوم ا النوافذ الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى المصارف الإسلامية ، حيث اعتمدت تلك الفروع على صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية كمنطلق لها في هذا ا ال، ومن أهم تلك الصيغ التي استخدمتها النوافذ

الإسلامية في نشاطها الاستثماري المرابحة والمضاربة والمشاركة والاستصناع والإجارة والسلم والمتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة وغير ذلك.

وكما هو الحال في المصارف الإسلامية من حيث التركيز على صيغة المرابحة في كثير من أنشطتها الاستثمارية، فإن أسلوب المرابحة يغلب على استمارات النوافذ الإسلامية وخاصة في محال التجارة الخارجية.

3- **التمويل الشخصي الإسلامي:**

تقوم بعض النوافذ الإسلامية كالفروع الإسلامية التابعة للمصرف الأهلي التجاري بتقدم بعض المنتجات أو الأدوات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقاً للضوابط الشرعية، وتعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراءواقتناء السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية والسيارات وغير ذلك، حيث يقوم الفرعالإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم يبيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية." (فهد، 2005)

المبحث الثاني: معاملات وصيغ الاستثمار في النوافذ الإسلامية.

تتميز النوافذ الإسلامية بصيغ مختلفة عن معاملات البنوك التقليدية التي تعتمد علي الإقراض بالفائدة نذكرها فيما يلي.

المطلب الأول: تعريفه المشرع الجزائري لمعاملات وصيغ الاستثمار في النوافذ الإسلامية.

و عرف كما يلي (الرسمية، 24 مارس 2020):

– **المرابحة** : هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية،بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقًا و وفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

– **المشاركة** : المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

– **المضاربة** : المضاربة هي عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمّى "مقرض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

– **الإجارة** : الإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المُسمّى "المُؤجِّر" تحت تصرّف الزبون المُسمى "المُستأجر"، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.

– **السلم** : السَّلَم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلّم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري ولأنقدي.

– **الإستصناع** : هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنِّع سلعةً ستُصنّع وفقاً لخصائص محددة ومتّفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

– **حسابات الودائع** : حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الإلتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معيّن، عند الطلب أو حسب شروط متّفق عليها مُسبقاً.

– **الودائع في حسابات الاستثمار** : الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودِع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

المطلب الثاني: تصنيفات الصيغ الإستثمارية.

أولا : الصيغ طويلة الأجل

المضاربة: هي عقد بين طرفين، أحدهما رب المال وهو الذي يشارك بماله والآخر يأخذ دور المضارب بهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته، فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناءاً على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تعد أو تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله، وتنقسم المضاربة حسب:

أ- حسب شروط المضاربة إلى:

– **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة المفتوحة التي التقيد بعمل معين، أو التعامل مع أفراد محددين، أو فترة زمنية محددة أو مكان معين، دون فرض أية قيود من رب المال على المضارب، وهذا الأخير الذي تترك له حرية التصرف في أنشطة المضاربة وإدارتها حسب خبرته ومعرفته.

– **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي يحق فيها لرب المال أن يضع قيوداً أو شروطاً يلتزم بها المضارب للحفاظ على رأس المال وتأمين مخاطر هلاكه، أو استجلابا لمنفعة يرغب ف الحصول عليها، و في حالة مخالفة المضارب لهذه القيود يصبح ضامناً لرأس المال.

ب- حسب مدتها الزمنية إلى:

– **مضاربة دائمة:**

هي التي لم يتحدد فيها الأجل، فيبقى لأنشاط الاستثماري متواصلا طالما لم يفسخ أحد منهما العقد.

- مضاربة مؤقتة:

هي التي يحدد فيها صاحب رأس المال مدة المضاربة ويتفق عليه منذ البداية.

- مضاربة منتهية بالتمليك:

وهي المضاربة التي تنشأ بين المصرف والمضارب بحيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بالعمل، ويعطي المصرف فيها للمضارب الحق في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها. (لعمش، 2012/2011)

الشبيهة بالمضاربة: وتتمثل في كل من المزارعة و المساقاة و المغارسة، ونتناولها فيما يلي:

- المزارعة:

هي شركة بين طرفين، أحدهما برأس المال الثابت ممثلا في الأرض وقد يقدم معه أصالا متداولا كالبذور، والثاني يبذل الجهد والعمل على المزروع، على أن يشتركا بجزء مشاع من المحصول لأناتج.

- المساقاة:

هي شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب والعمل في الشجر من جانب والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كلأنصف والثلث ونحو ذلك، ويسمى العامل بالمساقي والطرف الآخر يسمى برب الشجر. (لعمش، 2012/2011)

- المغارسة:

هي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي بحيث يقدم الأول الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

المشاركة:

هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح...أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص أرس المال وتتعدد أساليب المشاركة وتختلف باختلاف طبيعة التمويل وآجاله حيث نذكر منها الأنواع التالية:

- المشاركة في رأس مال المشروع :

وتسمى أيضاً بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، حيث يقوم المصرف بشراء أسهم شركات أخرى، أو يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية، على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب أن تكون في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ، وفي نهاية كل سنة مالية ي تم تحديد كل من الأرباح أو الخسائر ونصيب كل شريك منها، وإذا كان أحد الشركاء قائماً على إدارة أعمال هذه الشركة فيتم تخصيص نسبة من صافي الربح يتفق عليها. (لعمش، 2012/2011)

- المشاركة المنتهية بالتمليك:

وتسمى بالمشاركة المتناقصة، وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيه أن يحل محال البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل كقسط للاسترداد قيمة الحصة. (الحميد)

- **المشاركة المتغيرة:** (عثمان، 2009)

وهذا لأنوع من المشاركة يمكن أن يصبح بديلا لتمويل رأس المال العامل، ويسمى في العرف المصرفي بالجاري المدين، حيث يدخل المصرف كشريك في إحدى الشركات، ويفتح حسابا للشركة يسجل فيه مساهمته في رأس المال على أن تسحب

الشركة من ذلك الحساب طبقاً لحاجتها، ويكون للشركة الحق في رد مساهمة المصرف أو جزء منها في حال عدم الحاجة إليها، والشكل التالي يوضح كيفية سير عملية عقد المشاركة في بنك السالم الإسلامي بالجزائر:

الشكل(01): عقد المشاركة في بنك السلام

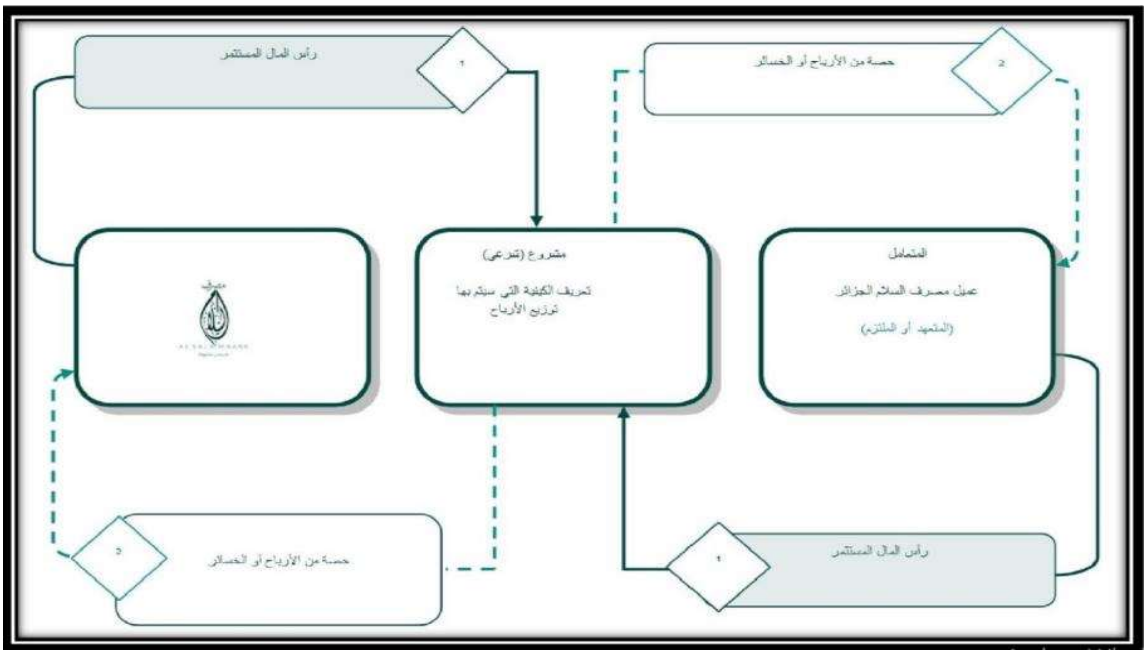

المصدر : (BANK, s.d.)

ثانيا : صيغ التمويل متوسط الأجل.

- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تتكون من عقدين مستقلين، الأول عقد إجارة يتم ابتداء وتأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة، والثاني عقد تمليك العين عند انتهاء المدة، إما عن طريق الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة. والشكل التالي يوضح كيفية سير عقد الإجارة في بنك السالم الإسلامي بالجزائر:

الشكل(02) : عقد الإجارة في بنك السلام

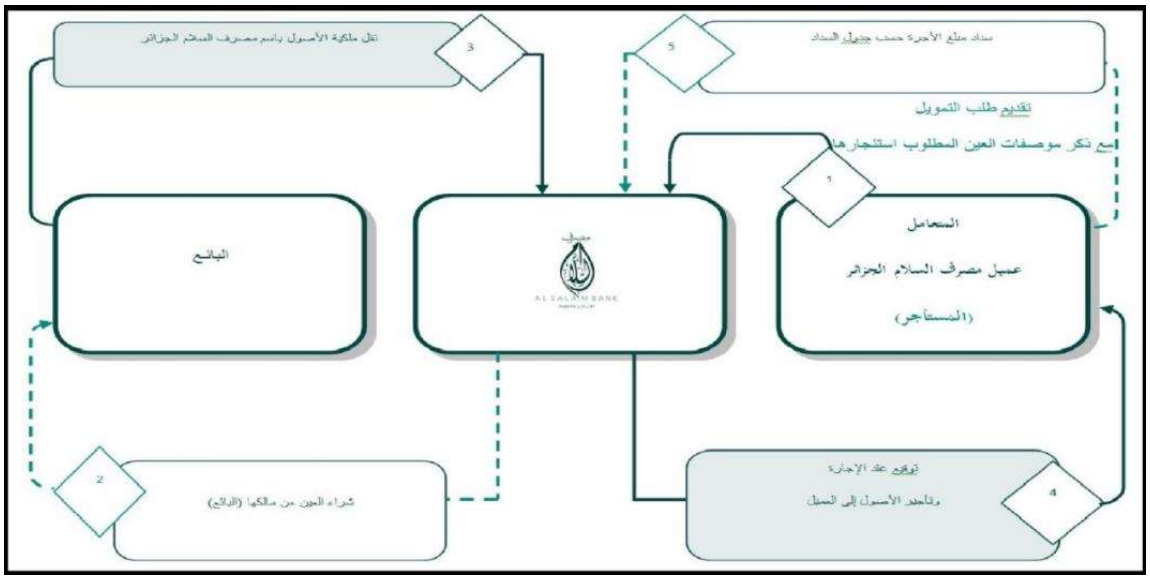

البيع الآجل والبيع بالتقسيط:

يعرف أيضا بأنه بع يتم فيه تسليم السلعة في الحال مقابل ثمن (تكلفة مضاف إليها ربح يغطي التكاليف الإدارية) يسدد من قبل المشتري في تاريخ محدد مستقبلا، وعليه يعتبر البيع الآجل نوعاً من البيوع، حيث يكون فيه المصرف بائعا فيقوم بتسليم السلعة عند التعاقد، والعميل مشترياً يسدد ثمن المبيع كله أو على أقساط في تاريخ الحق يحدد عند التعاقد، فإذا كان تسديد الثمن بالكامل في نهاية المدة المتفق عليها، فإن البيع يسمى بيعاً آجالً، أما إذا كان على أقساط محددة خلال مدة معينة، فإن البيع يسمى بيعاً بالتقسيط.

الإستصناع:

في مثل هذه الصيغة، يتقدم أحد العملاء (المستصنع) إلى المصرف إلى المصرف بطلب الحصول على سلعة أو عقار بمواصفات معينة، ثم يقوم المصرف بدوره بالطلب من عميل أخر)الصانع أو المقاول(بإنجاز السلعة أو العقار بالمواصفات المطلوبة، وعند الانتهاء من عملية الإنجاز يقوم المصرف ببيع القار أو السلعة إلى المستصنع و فق العقد الموقع بينهما. (زيتون، 2010)

ويمكن أن يتم التمويل بالاستصناع وفقاً للصيغتين الآتيتين:

- **الاستصناع العادي:** يتولى المصرف صناعة السلعة محل العقد بنفسه ويستخدم هذا لأنوع من التمويل في العمليات التي تتطلب موارد مالية كبيرة، وصورته أن يتم دفع ثمن العملية على أقساط وحسب المراحل التي يتم تنفيذها، بحيث تتناسب مبالغ الدفعات مع تكاليف المرحلة التي يتم الدفع لإنجازها.
- **الاستصناع الموازي:** إذا لم يشترط العميل أي المستصنع على المصرف أن يصنع بنفسه، يمكن للمصرف أن ينشئ عقد إستصناع ثانياً بغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول، ويعرف هذا العقد الثاني بالاستصناع الموازي. والشكل التالي يوضح سير عملية عقد الإستصناع في بنك السالم الإسلامي بالجزائر:

الشكل(03):عقد الإستصناع في بنك السلام

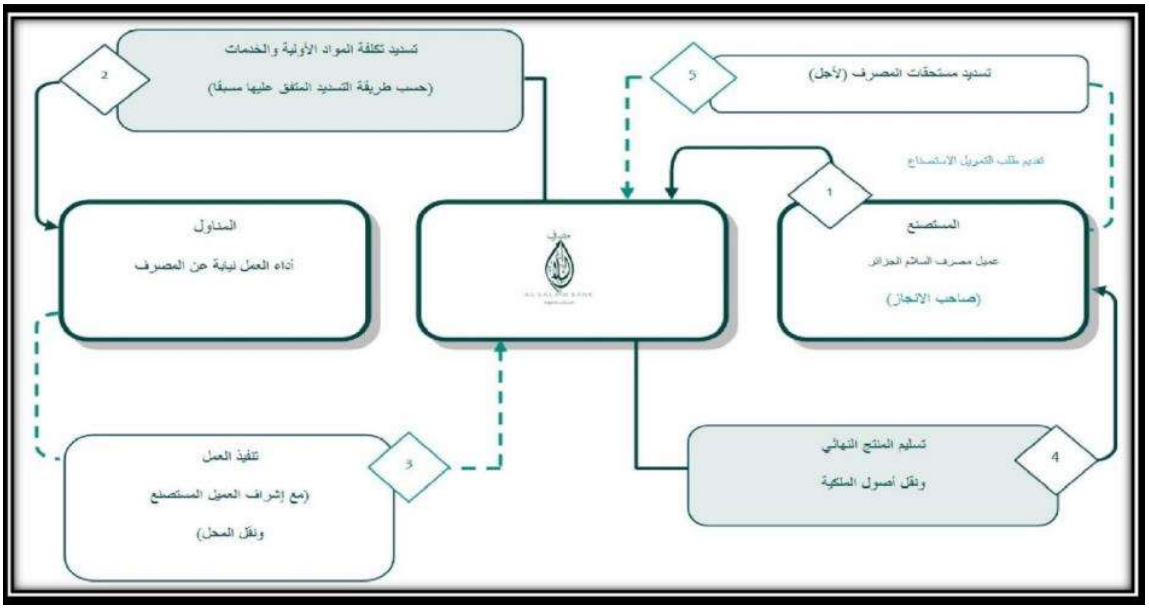

ثالثا : صيغ التمويل قصير الأجل.

المرابحة: تعتبر صيغة المرابحة نوعاً من بيوع الأمانة التي تقوم على أساس رأس المال، بمعنى أن المشتري فيها يأتمن البائع في إعلامه برأس مال المبيع ، وهو أحد أهم شروط عقد المرابحة ، سواء أبرم بين طرفين ويسمى عقد مرابحة بسيطة أو بين ثالثة أطراف فيصبح عقد مرابحة مركبة بحيث أن :

-عقد المرابحة البسيطة: عقد يتم مباشرة بين العميل والمصرف الإسلامي الذي يكون مالكاً للسلعة محل العقد، بحيث تشترى بناءاً على دراسته لأحوال السوق.

-عقد المرابحة المركبة: وتسمى أيضاً بالمرابحة للآمر بالشراء وهي عقد يلتزم من خلاله العميل بشراء السلعة من المصرف الإسلامي الذي يقوم بشرائها نقداً من طرف ثالث بناءا على طلب العميل وبالمواصفات المتفق عليها .(الهيتي، 1998)

الشكل (04): يوضح سير عملية عقد المرابحة في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

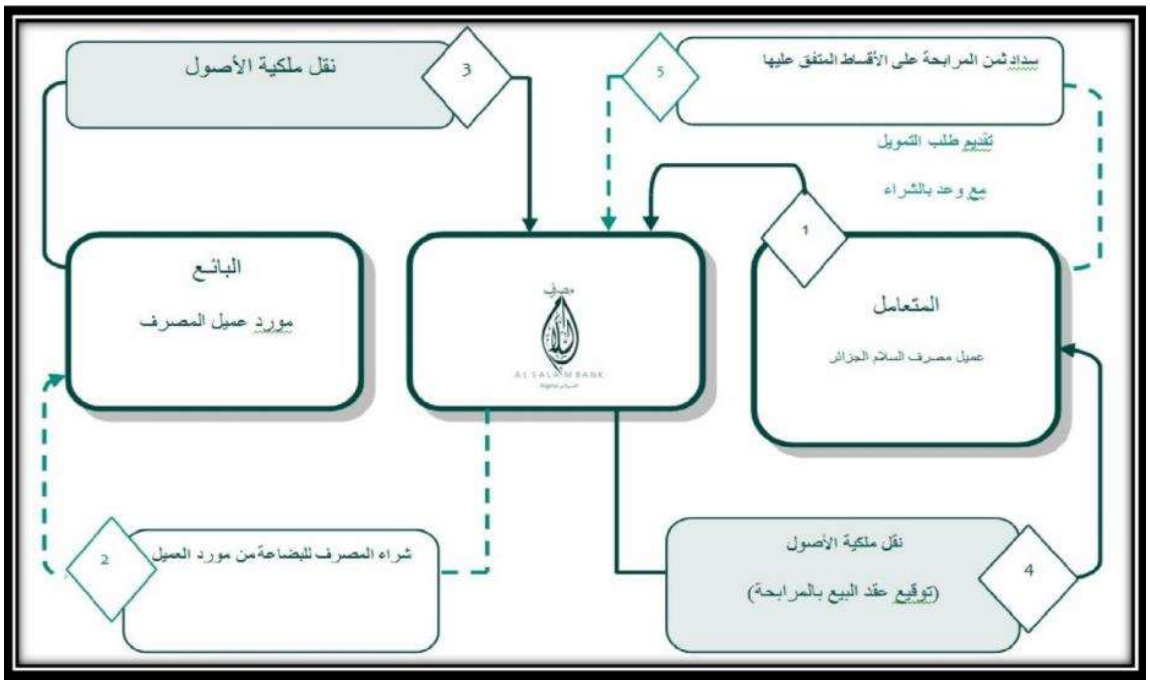

البيع بالسلم: يعتبر السلم عملية مبادلة ثمن المبيع، والثمن عاجل أو مقدم، و المبيع أجلا ومؤجل ، فالسلم عقد بيع يقوم على تسليم ثمن السلعة (رأس مال السلم) من المشتري (رب السلم) عند إبرام العقد، على أن يتم تسليم السلعة من قبل البائع في أجل معلوم، بحيث تكون وفق المواصفات المحددة. (عمر، 2004) ويتم التمييز بين أربعة أنواع لعقود السلم ندرجها فيما يلي :

-**بيع السلم البسيط:** يقوم المصرف بموجبه بتقديم رأس مال السلم عاجلا، واستلام المسلم فيه آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان، يتم التعامل بهذه الصيغة من التمويل مع التجار والمزارعين و الصناعيين و المقاولين والحرفيين. (قحف، ،2002)

-**بيع السلم الموازي:** يقوم فيه المصرف بشراء كمية من السلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقوم بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من السلعة نفسها أيضاً وبنفس موعد التسليم، فيتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق 3بين السعرين وقت الشراء ووقت البيع .

- **بيع السلم بالتقسيط:** يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من المسلم فيه ورأس مال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المصرف دفعة معينة من الثمن على أن يتسلم الحقاً ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم دفعة أخرى من ويتسلم ما يقابلها الحقاً، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين .

سلم السندات: يمكن للمصرف عن طريق شركات تابعة له طرح سندات سلم ويقوم بالشراء على أساس السلم بالجملة ثم البيع بطريق السلم الموازي في صفقات متلاحقة مجزأة بأسعار ترتفع تدريجياً عند اقتراب موعد التسليم، واستلام البضاعة.

الشكل (05): يوضح كيفية سير عقد السلم في بنك السلام الإسلامي كمثال بالجزائر:

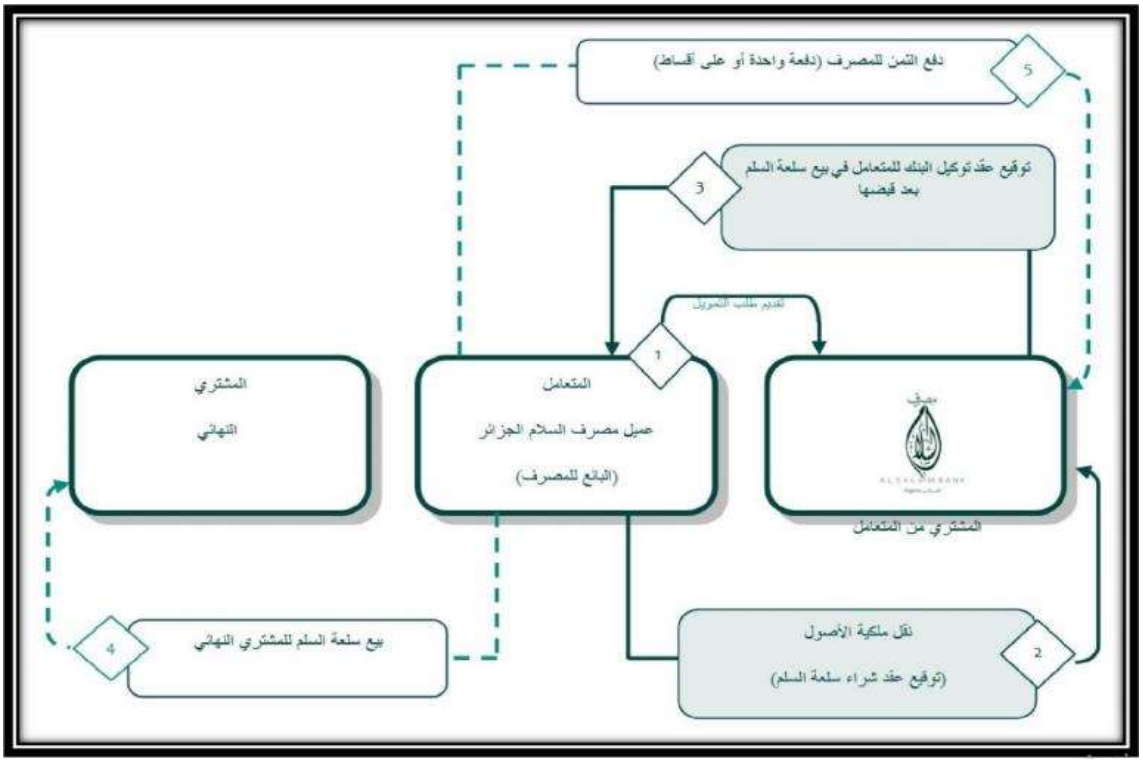

القرض الحسن: يعرف القرض الحسن على أنه عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما .

فالقرض الحسن عقد يختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه البنوك التقليدية للمقترضين، إذ يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ من المصرف الإسلامي على أن يرده أو يرد ما يماثله دون أن يمنح زيادة لأنها تعتبر من الربا المنهي عنه، غير أنه يجوز للمصرف أن يأخذ مقابلا عن التكاليف الإدارية الفعلية شرط أن لا تكون نسبة من أصل القرض أو زيادة مقابل الأجل.

الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي

[دراسة حالة البنك الفلاحي و البنك الوطني الجزائري]

المبحث الأول : عينات الدراسة.

المطلب الثاني : عينة الدراسة.

أولا-تقديم البنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني، لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص، وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها، ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به، وكذا مختلف لأنشاطات التي يقوم بها.

1-تعريف البنك الوطني الجزائري :

أنشئ البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم 176/66المؤرخ في 13 جوان 1966 ، الصادر في الجريدة الرسمية ،وفي تاريخ21 جانفي 1988 طبقا للمرسوم الصادر بنص القانون التجاري ولأنظام الخاص المطبق على البنوك والقروض، حيث أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم تتخصص في تمويل القطاع الفلاحي ، ومع تطور الاقتصاد الجزائري أخذت القطاع المصرفي بعين الاعتبار.

2-نشأة البنك الوطني الجزائري :

في عام 1966، بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري ، استجابة لضرورة إيديولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الاشتراكي.

وعلى إثر هذا التحول، أنشئ أول بنك تجاري "البنك الوطني الجزائري "، بموجب القانون رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966 ، بحيث أوكلت إليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها البنك، ويتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون ، و التي تنص على:

"يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفة بنك إيداع، وهو يخدم القطاع الخاص والعام والقطاع الاشتراكي"، مع العلم أن البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي، واستمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982 ، حيث قررت السلطات العامة إنشاء بنك متخصص يدعى "بنك الزراعة والتنمية الريفية(BADR) " ، وهو يعتبر حصيلة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، كما كان من المفروض أن تؤدي الهيكلة البنكية الجديدة إلى تغيير التوزيع، التنظيم والتخفيض من المركزية. خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين للإصلاح الاقتصادي، الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم وتحسين طرق تسيير الأنشطة البنكية، وكذا المراقبة الصارمة للقطاع .

واختصارا مرت نشأة البنك الوطني الجزائري **بمرحلتين:**

مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1962-1988):

بعد الاستقلال لم يكن هناك أكثر من 12 بنك على المستوى الوطن، وقد كان معظمها مسير من طرف السلطات الفرنسية، حيت كان لأنظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

البنك المركزي الجزائري(BCA) و الذي أنشئ في :1962/12/13.

الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)الذي أنشئ في: ؛ 1963/05/07.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNPD) الذي أنشئ في: 1964/08/10.

عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو العملة المستقلة، وكان ذلك في أفريل 1964، واتجهت إلى التأميم لإقامة نظام مالي ناجح، فكان أول البنوك التجارية

المؤممة هو البنك الوطني الجزائري ثم القرض الشعبي، وتوسعت إلى بنك التنمية الريفية بعد بنك التنمية المحلية في 1985/04/30

مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا

-تميزت هذه المرحلة بظهور قانون لأنقد والقرض (90-10) المؤرخ في 1990/04/14 الذي أعاد تعريف هيكل لأنظام البنكي، وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في ، البلدان المعاصرة، وهو من أهم القوانين لأناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائري سنة 1968 حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاط تجاري واسع بعد أن كانت بنوك إيداع فقط، أين بدأت في التعامل بصرف العملات وإعطاء القروض بفوائد، كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات.

3- مهام البنك الوطني الجزائري :

البنك الوطني عبارة عن مؤسسة غير متخصصة في عمليات معينة، بل في مجموعة من العمليات تطلق عليها تعبيرات خاصة، وهي الخدمات المصرفية، ويلعب البنك في هذه الحالة دور الوساطة بين طائفتين من الأشخاص الاقتصاديين وأشخاص ترغب في ترتيب حقوق البنك، يقوم البنك بدفع مقابل استخدامه لهذه الحقوق ، وليحصل على مقابل ما يدفعه من خدمات فإنه يقوم بتقديم مجموعة من الخدمات التي تتعلق بعمليات الإقراض، ويمكن تلخيص مهام البنك الوطني الجزائري في :

تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية؛

تمويل المؤسسات الصناعية والخاصة؛

خصم الأوراق التجارية تلبية لحاجات الزبون؛

تحصيل كل التسديدات لأنقدية عن طريق الشيكات؛

اكتساب وشراء كل السندات التجارية؛

المساهمة في لرأس مال العديد من البنوك التجارية؛

تمويل الاستثمارات الإنتاجية؛

تنفيذ العمليات المالية مع الخارج.

4-الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا لأنظام ويبين دورها، ونجد على رئاسة لأنظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري ، مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم، كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك ولأنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، ويضم التنظيم الهيكلي خلية المراقبة الداخلية والتدقيق.

نجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال

الشكل (06): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

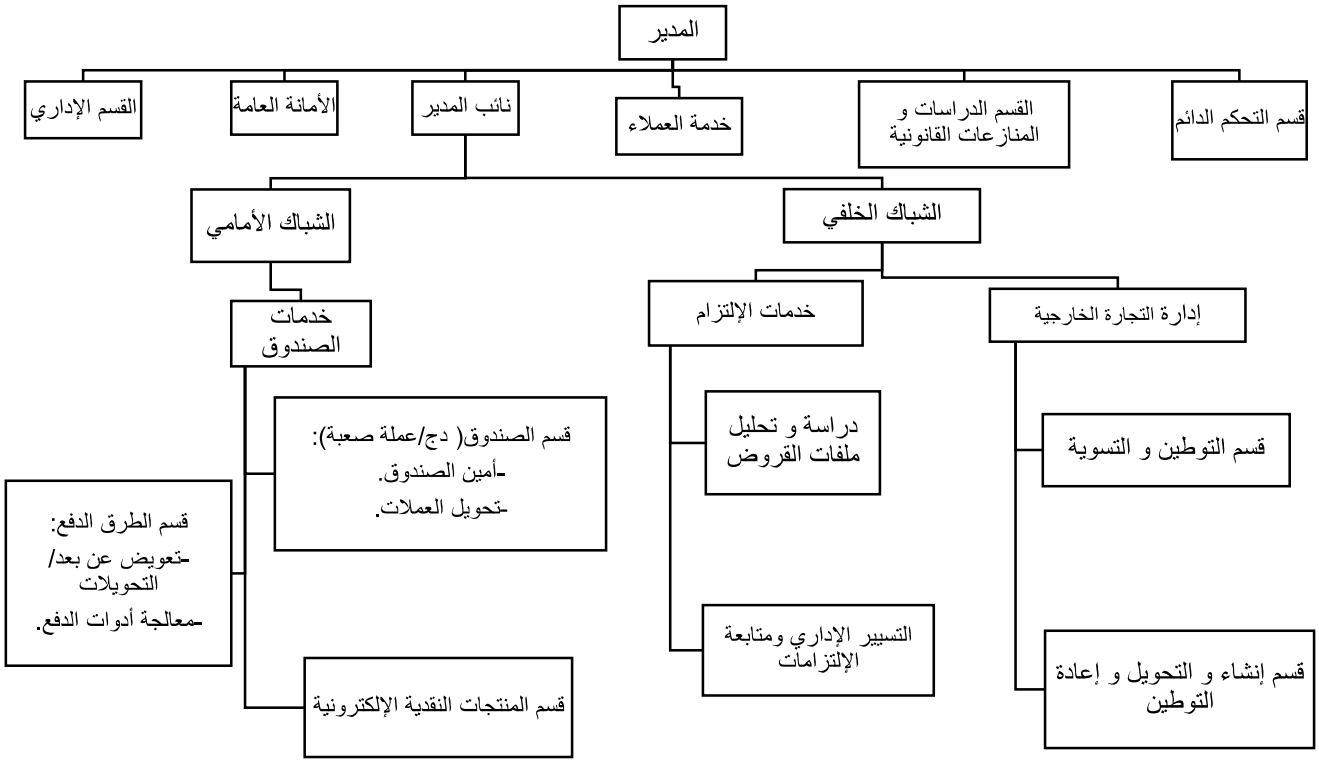

(من إعداد الطلبة)

ثانيا– تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تعريف بنك الزراعة والتنمية الريفية (بدر) :

هو مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها في 13 مارس 1982. في الشكل القانوني لشركة مساهمة. منذ 41 عامًا، تلتزم جمعية بدر بشكل كامل بتعزيز القطاع الزراعي والتنمية الريفية في الجزائر. توفر شركة بدر لعملائها مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية. هدفنا هو تسهيل الوصول إلى التمويل لمختلف قطاعات النشاط مثل الزراعة والأغذية الزراعية وكذلك صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ودعمها في نموها وتطورها. نحن نقدم خدمات مالية وحلول مصممة خصيصًا لدعم تنمية عملائنا بشكل فعال.

و لضمان أعلى مستويات رضا العملاء، خصصت بدر ما يقرب من 8000 موظف في فروعها البالغ عددها 340 فرعاً، بما في ذلك 3 فروع مخصصة للتمويل الإسلامي، و39 مجموعة تشغيلية إقليمية

منتشرة في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان والسهولة والكفاءة والسرعة.

الشكل (07): الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحي.

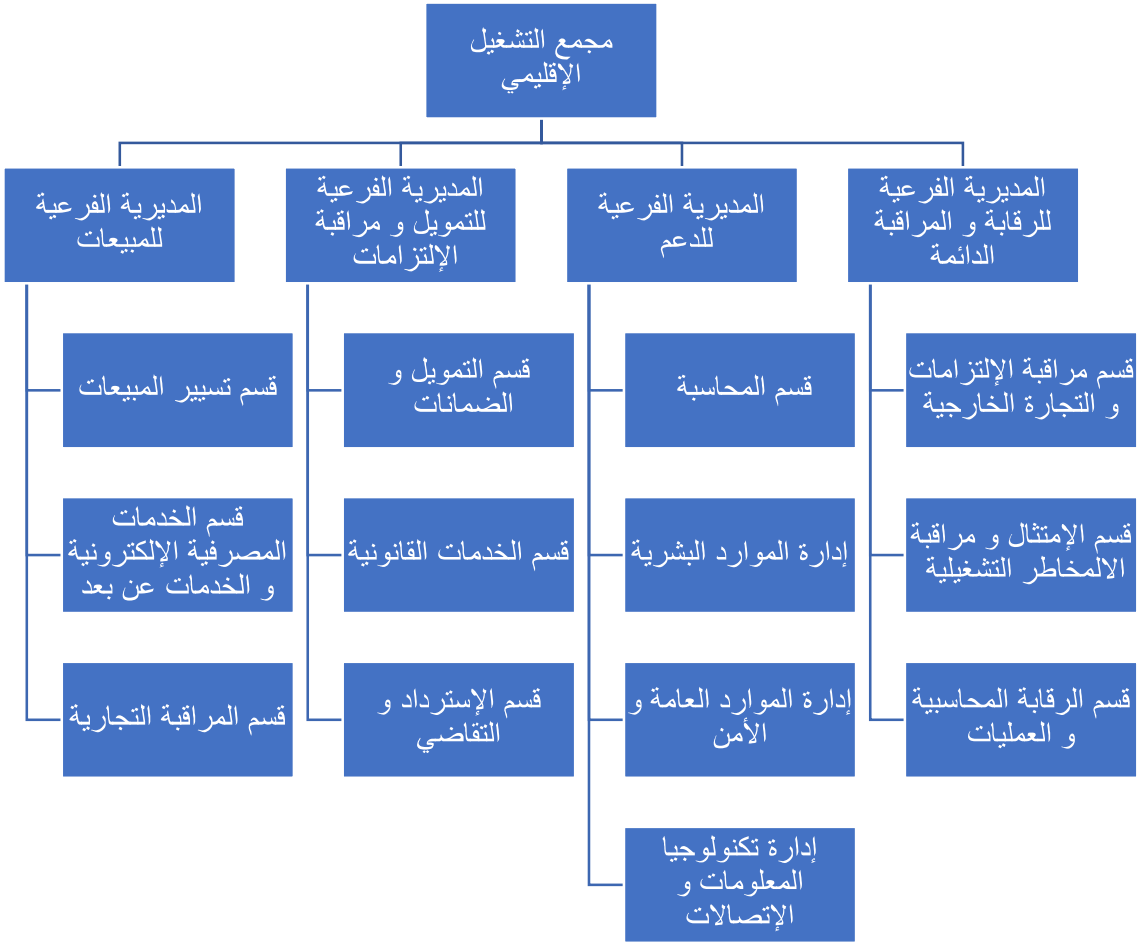

(من إعداد الطلبة)

المبحث الثاني: تحليل المعطيات ومناقشتها.

أولا- تحليل النتائج:

الجدول 02 :مجموع الأموال الممنوحة في الإطار التقليدي و الإطار الإسلامي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري ل سنة 2023+2024 معا.

البنك	مجموع التمويلات الممنوحة	التمويل التقليدي	٪	التمويلات الإسلامية (مرابحة)	٪
البنك الوطني الجزائري BNA	1,081,184	754,424	73.16	276,760	26.84
البنك الفلاحي BADR	47,001,048.08	46,968,676	99.93	32,372.08	0.07
المجموع	48,032,232.08	47,723,100	99.35	309,132.08	0.65

(من إعداد الطلبة)

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة القطاع التقليدي مقارنة مع القطاع الإسلامي خلال سنتي 2023 و 2024 لكلا العينتين بحث تشكل القروض التقليدية ما نسبته٪ 73.16 في البنك الوطني الجزائري و ٪99.3 في بنك الفلاحة و التنمية الريفية مقارنة بالتمويلات الإسلامية التي شكلت ٪26.84 في البنك الوطني الجزائري و نسبة شبه معدومة مقدرة ب ٪0.07 في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لكلا سنتي 2023 و 2024 و إجمالي ٪99.35 بالنسبة للتمويل التقليدي و ٪0.65 فقط كتمويل إسلامي بصيغة المرابحة .

الجدول 03: المعاملات البنكية عن طريق القروض التقليدية و المرابحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2023 و 2024.

السنة	مجموع القروض أموال الممنوحة	القروض التقليدية	٪	تمويل بالمرابحة	٪
2023	22,677,553	22,675,671	99.9	1882	0.008
2024	24,323,495.08	24,293,005	99.87	30,490.08	0.13
المجموع	47,001,048.08	46,968,676	99.93	32,372.08	0.07

(من إعداد الطلبة)

التحليل:

نلاحظ إرتفاع كمية التمويل التقليدي الممنوح في سنة 2024 بنسبة ٪7 تقريبا مقارنة بالسنة السابقة بالإضافة إلي إرتفاع ضخم في كمية التمويل الإسلامي في سنة 2024 بنسبة ٪1600.2 مقارنة بالسنة السابقة وذلك راجع لإرتفاع عدد الزبائن في ولاية سعيدة بالإضافة إلى فتح فرعين جديدين في كل من ولاية مشرية و عين صفرة.

كمى نلاحظ أن نسبة التمويل الإسلامي تشكل نسبة ٪0.008 من مجموع نشاط البنك التمويلي لسنة 2023 و ٪0.12 من مجموع نشاط البنك التمويلي لسنة 2024 و هي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة النمويل التقليدي الذي يشكل على الأقل ٪99.98 من مجموع نشاط البنك.

الجدول 04 : القروض التقليدية في البنك الوطني الجزائري سنة 2023 و 2024.

السنة / نوع القرض	2023		2024		الفرق بين السنتين (٪)
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
قرض إستثماري	5	85,305	6	99,506	+16.65
قرض إستغلال	58	227,017	14	17,038	- 92.49
قرض عقاري	96	148,461	48	175,481	+ 18.2
قرض إستهلاكي	20	1,616	0	-	- 100
المجموع	179	462,399	54	292,025	- 36.85

(من إعداد الطلبة)

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض الإستثمارية قد إرتفعة بنسبة قدرها ٪16.65 سنة 2024 مقارنة ب سنة 2023 و بنسبة مقاربة كذلك في القروض العقارية حيث قدرة ب ٪18.2 و يقابل ذلك إنخفاظ كلي في القروض الإستهلاكية و إنخفاظ شبه كلي بنسبة ٪ 92.94 فيما يخص قروض الإستغلال و إجمالا فقد إنخفظ مجموع النشاط التقليدس كليا بنسبة ٪36.85 مقارنة بالسنة الفارطة.

الجدول05: التمويل بالمرابحة في البنك الوطني الجزائري لسنة 2023 و 2024.

السنة / نوع المرابحة	2023		2024		الفرق بين السنتين (٪)
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
مرابحة إستثمار	1	4,500	0	-	- 100
مرابحة إستغلال	1	20,000	0	-	- 100
مرابحة عقار	20	81,552	11	44,770	- 45.1
مرابحة تجهيز	196	40,073	161	85,865	+ 114.27
المجموع	218	110,125	172	130,635	+ 18.62

(من إعداد الطلبة)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول إنتعاشا إجماليا سنة 2024 بنسبة ٪ 18.62 تقريبا فيما يخص المرابحة الإسلامية مقارنة بسنة 2023 وذلك بالرغم من إنخفاظ المرابحات الإستثمارية و المرابحات الإستغلال كليا لتنعدم سنة 2024 بالإضافة إلى إنخفاظ المرابحة العقارية بنسبة ٪ 45.1 لكن بالرغم من ذلك قامت مرابحة التجهيز بتغطية بذلك العجز و ذلك لإرتفاع النتائج المحققة فيها بنسبة ٪ 114.27 في سنة 2024.

الجدول 06 : القروض التقليدية الإستثمارية في بنك الفلاحة و النمية الريفية سنة 2023 و 2024.

السنة / نوع القرض	2023		2024		الفرق بين السنتين (٪)
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	
قرض قصير الأجل	1,349,954	18.81	1,385,219	19.18	+2.61
قرض متوسط و طويل الأجل	1,928,345	26.86	2,179,030	30.16	+13
قروض خاصة	3,899,413	54.33	3,659,510	50.66	- 6.15
المجموع	7,177,712	100	7,223,759	100	+ 0.64

(من إعداد الطلبة)

التحليل :

نلاحظ إرتفاع طفيف في نسبة ٪2.61 فيما يخص القروض قصيرة الأجل أما القروض المتوسطة و طويلة الأجل فقد إرتفعة بنسبة ٪13 و قابل هذا الإرتفاع إنخفاظ قدر ب ٪6.15 فيما يخص القروض الخاصة مما أدى إلى ثبات نسبي لنشاط القطاع التقليدي ب صفة عامة في البنك بتغير طفيف قدر ب٪0.64 مقرنة بال سنة السابقة 2023.

الجدول07: التمويل بالمرابحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2023 و 2024.

السنة / نوع المرابحة	2023	2024	الفرق بين السنتين (٪)
مرابحة إستثمار	0	0	-
مرابحة تجهيز	1,882	30,490.08	+ 1620
المجموع	1,882	30,490.08	+ 1620

(من إعداد الطلبة)

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أنعدام النشاط الإستثماري لكلا السنتين و ذلك لعدم إقبال المستثمرين على هذا النوع من المرابحة مقارنة بالمرابحة التجهيز التي كان الإقبال عليها قليلا في سنة 2023 و الذي إرتفع بمعدل ضخم جدا ما يعادل 16 ضعفا عن السنة السابقة 2023.

ثانيا-مناقشة المعطيات:

من خلال ما تم دراسته و تحليله من معطيات عينة الدراسة يمكن ان نقول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية لقت إقبالا معتبر خلال السنتين الماضيتين 2024 و 2024 رغم تأخر فتحها و ضعف التنويع في أساليب تمويلها سواء للإستثمار او الإستهلاك بحيث أن القروض التقليدية مازالت تشكل % 73.16 من نشاط البنك الوطني الجزائري و 99.93% في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هي نسبة شبه كلية و بإجمالي ٪ 99.93مما يدل عل هيمنة النظام التقليدي و إستحواذه التام على القطاع و عجز النظام الإسلامي عبر النوافذ الإسلامية عن مجارات النظام التقليدي الكلاسيكي كنظرة كلية شاملة لما تم منحه من تمويلات مختلفة كما هو مجموع و مبين في الجدول الأول(1)و مرورا إلى معطيات اكثر دقة فقد أدى فتح نافذة جديدة تابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في ولاية مشرية و نافذة جديدة في دائرة عين صفرى إلى إقبال كبير و إرتفاع هائل في نسبة للتمويلات الإسلامية حيث قدر ب 16 ضعف في سنة 2024 مقارنة بسنة الأساس 2023 لكن ذلك الإقبال كان حصرا بالتمويلات الإسلامية الإستهلاكية نوعا ما مما أدى إلى خفض نسبة نشاط النوافذ الإسلامية عامة مقارنة بالنشاط التمويلي التقليدي بالرغم من ثبات النشاط التقليدي عبر السنتين الذي يعتبر نشاط إستثماريا بحت و ذلك لعدم توفر نشاطات تمويلية إستهلاكية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بحيث تم إستحداثه و بداية توفيره إبتداء من سنة 2025 خارجا عن الحدود الزمانية للدراسة و رغم الإرتفاع الهائل مقارنة بين سنة 2023 و 2024 الا أنه نشاط ضعيف و يكاد يكون شبه معدوما بالنسبة للنشاط التمويلي الإجمالي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

وقابل ذلك في البنك الوطني الجزائري تعاملا معتبر عبر النوافذ الإسلامية ، حيث شكل النشاط النوافذ الإسلامية ربع النشاط التمويلي العام للبنك وهذا يعتبر أمرا ملفتا عن البنك السابق، بحيث أن النشاط التقليدي للبنك الوطني قد إنخفض بنسبة ٪36.85 خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 حيث واجه النشاط التمويلي الإستغلالي إنخفاض بنسبة ٪92.49 و٪100 فيما يخص التمويل الإستهلاكي و قابل ذلك الإنخفاض إرتفاعا بنسبة ٪18.62 في جانب النافذة الإسلامية بالرغم من تجنب الأفراد للمرابحة الإستثمارية و الإستغلالية و إنعدام الإقبال عليها كليا خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 ، لكن تم

تغطية ذلك العجز كليا عن طريق مرابحة التجهيز التي تعتبر أقرب صيغة إلي الصيغ الإستهلاكية التقليدية .

يرجع إقبال الأفراد على مرابحات التجهيز و تفضيلها عن قروض الإستهلاك في كلا البنكين إلى صغر حجوم التمويل لطبيعة التجهيزات المطلوبة من الأفراد و قدرتهم على الإلتزام بتأدية دفعاتها و صغر الأرباح الذي يعتبر قريبا من الأرباح المدفوعة في القروض الإستهلاكية التقليدية بالإضافة إلى إنخفاض حجم المخاطرة بالنسبة للبنكين بحيث يمكنها أخذ التجهيز كضمان يغطي خسارتها في حال عدم الدفع و منح تمويلات أكثر و ذلك عكس المرابحات الإستثمارية التي ترتفع فيها نسب الأرباح و ذلك لإرتفاع نسبة المخاطرة بالنسبة للبنكين ممى يدفع الأفراد إلى إختيار التمويل التقليدي الأقل تكليفا بالنسبة لهم.

الخاتمة

تناولنا من خلال هذا البحث موضوع " تقييم آداء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية " الذي يعتبر من المواضيع الحديثة التي تعالج بشكل كبير في الفترات الأخيرة وتطرح الكثير من الإشكاليات بما يدور حولها من شكوك ونحن بدورنا طرحنا الإشكالية التالية "ما هي درجة الإقبال على المعاملات الإسلامية في المؤسسات قيد الدراسة من خلال المرابحة كنموذج؟ ".

وفي محاولتنا للإجابة عنها قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول أساسية حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للبنوك التجارية التقليدية و الإسلامية كما تضمن المقارنة بين البنوك الإسلامية و نظيرتها التقليدية لما تتشابه و تختلف فيه مرورا إلى الفصل الثاني حيث حاولنا إظهار ماهية النوافذ الإسلامية و خصوصياتها بينما حاولنا في الفصل الثالث تحليل ما تم إنجازه و تمويله خلال سنتي 2023 و 2024 كجانب تطبيقي من خلال دراسة التمويلات التقليدية و تمويلات المرابحة عبر النوافذ الإسلامية من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة سعيدة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية الوكالة الجهوية - سعيدة.

إختبار صحة الفرضية:

الفرضية الصفرية: " يوجد إقبال على النوافذ الإسلامية للمؤسسات قيد الدراسة من خلال المعاملة بالمرابحة" من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن هذه الفرضية غير صحيحة بحيث لايوجد إقبال معتبر بشكل عام .

نتائج البحث النظرية و التطبيقية :

1- النوافذ الإسلامية هي فرع مستقل عن البنك التقليدي (التجاري) من الناحية المعاملات و تابع له إداريا و مكانيا.
2- الصيغ الإسلامية متعددة و متنوعة لكن النوافذ الإسلامية تفضل التعامل بالمرابحة فقط.
3- المعاملات التقليدية ربوية أما الإسلامية فتتبع الشريعة
4- في المعاملات عبر النوافذ يكون البنك أكثر إنخراطا و إشتراكا في المعاملة.
5- عدم إقبال الأفراد على النوافذ الإسلامية لعظم الهامش الربحي .
6- تخوف الأفراد من مصداقية الصيغ و توافقها الشرعي.
7- حداثة النوافذ الإسلامية تعتبر عائق لنقص ثقافة الأفراد عنها.

التوصيات:

1- ينبغي على البنوك أن تقوم بدراسة أعمق حول الهوامش الربحية المطبقة على الصيغ الإسلامية لتكون ضمن المنافسة السعرية للفوائد التقليدية.

2- توفير مختلف الصيغ كأداة لجلب مختلف الأفراد.

3- الحرص التام على عمل النوافذ الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية و عدم إختلاط أموالها و أرباحها مع البنك الربوي.

4- توعية الأفراد و توفير كل المعلومات اللازمة عن النوافذ و المعاملات الإسلامية التي تعمل بها لإزالة الشكوكهم.

5- إشهار النوافذ لمنتجاتها المالية عبر مختلف الوسائل (مواقع التواصل الإجتماعي،التلفاز،المحافل و المناسبات...).

قائمة المراجع

BANK, A. S. (n.d.). *Al Salam*. Retrieved from https://www.alsalamalgeria.com/: https://www.alsalamalgeria.com/

Henr, G. (1979). aide-memoire. *dunod*, 49.

saidane, D. (2011). *la finance islamique à l'heure de la mondialsation.* France: RB edition.

أحمد, م. ا .(1998) .*إدارة البنوك التجاريةو الإسلامية* .الإسكندرية مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

أخرون, ص. م .(n.d.) .*الضوابط الشرعية لمعاملات النوافذ الغسلامية في البنوك التقليدية* .

الجريدة الرسمية. (24 مارس 2020). الجريدة الرسمية / العدد 16. *الجريدة الرسمية*، 33.

الجناحي, خ. ع 4/5) .يناير 2016 .(. *منتجات التمويل واالستثمار الإسلامي* .الإمارات: مركز الشارقة اإلسالمي.

الحق, أ. ع .(2000) .*الوجيز في البنوك التجارية* . قسنطينة الجزائر: بهاء الدين للنشر و التوزيع.

الحلبي, ر. ا .(2000) .*النقود و البنوك* .الأردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.

الحميد, ع. ا .(n.d.) .*اقتصاديات االستثمار والتمويل اإلسالمي في الصيرفة اإلسالمية* .

الدخيل, أ. خ .(2020) .النوافد الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية .*دراسات العدد الإقتصادي* , 69.

السرحي, ل. م .(n.d.) .الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح.03 .

الشرطان, س. ب .(n.d.) .تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي .*النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية* .12 ,

الشليمي, خ. ع .(1997) .*النظرية التقية* .ليبيا.

القرآن الكريم سورة البقرة.(n.d.) .

القزويني, ش .(1992) .، محاضرات في اقتصاد الينوك"، الجزائر، ،1992 ص .25 .، *حيوان المطبوعات الجامعية ، مطبعة الثانية*.25 ,

الهيتي, ع. ا .(1998) .*المصارف االسالمية بين النظرية والتطبيق* .عمان :دار أسامة للطباعة.

جناحي, ع. ا .(n.d.) .*استراتيجية البنوك الإسلامية و أهدافها* .الإتحاد العام للبنوك الإسلامية.

حسن, د. ف .(2006) .*خلق النقود و المصارف* .الأردن عمان: جدار للكتاب العالمي.

خالدي خديجة. (2015). *أساسيات العمل المصرفي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

خديجة, خ .(2015) .*أساسيات العمل المصرفي في الجزائر* .الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

خريس ,ن .(n.d.) .النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور إسلامي.149 .

خلف, د. ل .(2006) .*النقود و المصرف* .عمان.الأردن.

زيتون, م. ع .(2010) .*تقييم جودة أداء االستثمار في البنوك اإلسالمية ألردنية* .جامعة الشرق ألوسط للدراسات العليا، ألردن :بحث لم ينشر.

سعد, س .(2005) .تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي In .*تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي* .(p. 8)مكة المكرمة: جامعة ام القرى.

سليمان, خ. أ .(2008) .*المصارف الإسلامية* .الأردن: جدار الكتاب العالمي.

شحاته, ح .(n.d.) .الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية.33 .

عثمان, ع. م .(2009) .*إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف اإلسالمية* . جامعة دمشق، سوريا: طروحة مقدمة لنيل شهادة.

عقل, ح. م .(2010) .*إدارة المصاريف اإلسالمية* .الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

عمر, م. ع .(2004) .*االطار الشرعي واالقتصادي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر* .جدة: لمعهد اإلسالمي للبحوث والتدريب.

فهد, ا .(2005) .*الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية* .مكة المكرمة : بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث.

قحف, غ. م) .،2002 .(*االقتصاد االسالمي علم أم وهم* .دمشق: دار الفكر.

كمال, م .(2012) .*دراسة مقارنة بين البنوك االسالمية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .وهران: كلية العلوم االقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية.

لخضر, ش .(2007) .*الجوانب القانونية لتأسيس البنوك االسالمية* .غرداية: مجلة الباحث العدد 7.

لعمش, آ .(2011/2012) .*دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية االسالمية* .جامعة فرحات عباس سطيف : مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات.

متولي, س. م .(n.d.) .*فروع المعاملات الإسلامية ما لها و ما عليها* .

محمد, م .(2009) .*البنوك الإسلامية، النشأة، التمويل، التطوير* . مصر: المكتبة العصرية.

محيرق, ف .(n.d.) .*تنويع الإستثماري آلية النوافذ و الفروع التشاركية في المصارف الجزائرية* .

منير إبراهيم الهندي، " 4. (1996). *ادارة البنوك التجارية الطبعة الثالثة*. مصر: كلية التجارة،.

الملاحق:

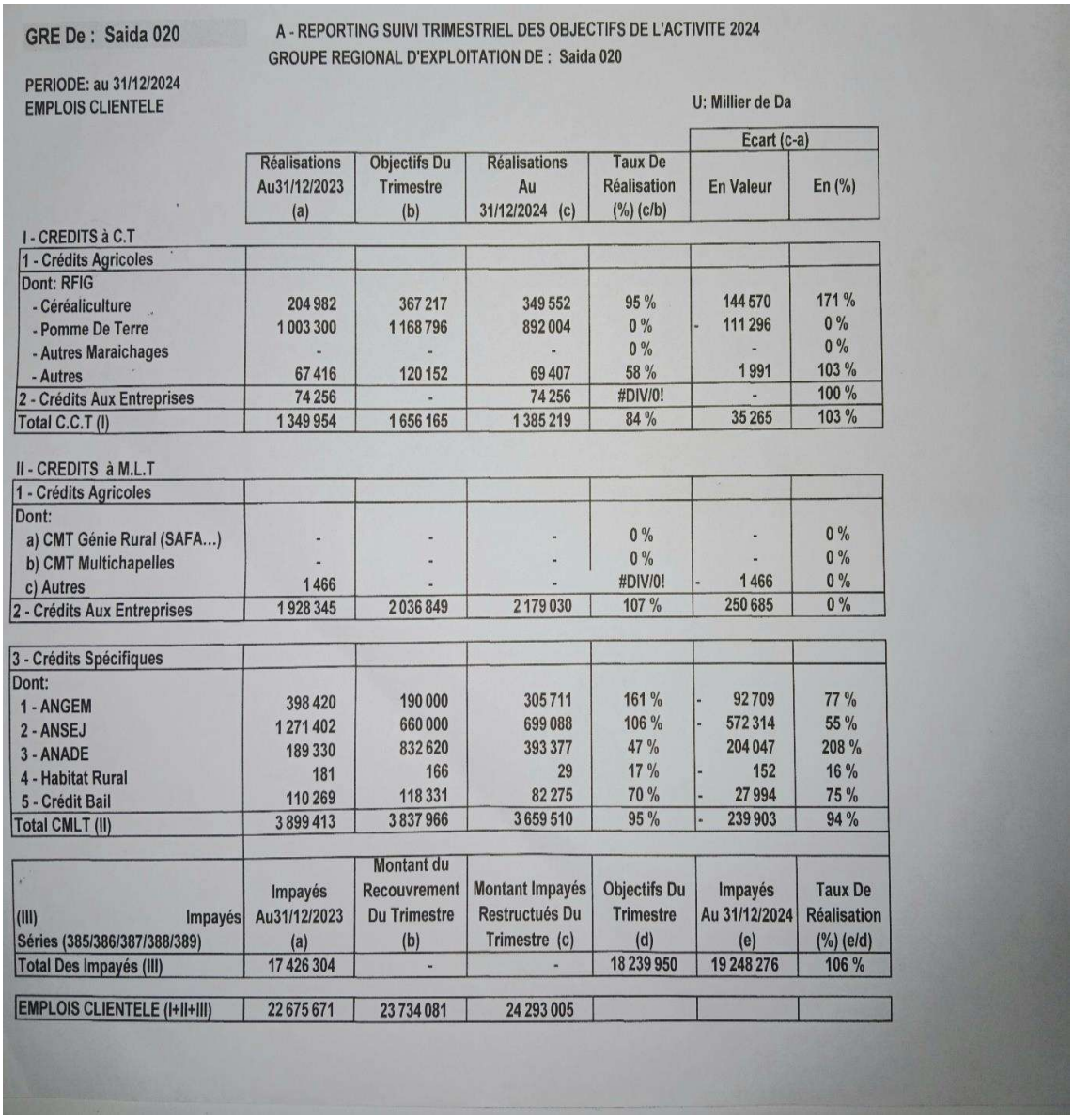

GRE De : Saida 020

A - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2024

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: au 31/12/2024

EMPLOIS CLIENTELE

U: Millier de Da

	Réalisations Au31/12/2023 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 31/12/2024 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a) En Valeur	Ecart (c-a) En (%)
I - CREDITS à C.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont: RFIG						
- Céréaliculture	204 982	367 217	349 552	95 %	144 570	171 %
- Pomme De Terre	1 003 300	1 168 796	892 004	0 %	- 111 296	0 %
- Autres Maraichages	-	-	-	0 %	-	0 %
- Autres	67 416	120 152	69 407	58 %	1 991	103 %
2 - Crédits Aux Entreprises	74 256	-	74 256	#DIV/0!	-	100 %
Total C.C.T (I)	1 349 954	1 656 165	1 385 219	84 %	35 265	103 %
II - CREDITS à M.L.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont:						
a) CMT Génie Rural (SAFA...)	-	-	-	0 %	-	0 %
b) CMT Multichapelles	-	-	-	0 %	-	0 %
c) Autres	1 466	-	-	#DIV/0!	- 1 466	0 %
2 - Crédits Aux Entreprises	1 928 345	2 036 849	2 179 030	107 %	250 685	0 %
3 - Crédits Spécifiques						
Dont:						
1 - ANGEM	398 420	190 000	305 711	161 %	- 92 709	77 %
2 - ANSEJ	1 271 402	660 000	699 088	106 %	- 572 314	55 %
3 - ANADE	189 330	832 620	393 377	47 %	204 047	208 %
4 - Habitat Rural	181	166	29	17 %	- 152	16 %
5 - Crédit Bail	110 269	118 331	82 275	70 %	- 27 994	75 %
Total CMLT (II)	3 899 413	3 837 966	3 659 510	95 %	- 239 903	94 %

(III) Impayés Séries (385/386/387/388/389)	Impayés Au31/12/2023 (a)	Montant du Recouvrement Du Trimestre (b)	Montant Impayés Restructués Du Trimestre (c)	Objectifs Du Trimestre (d)	Impayés Au 31/12/2024 (e)	Taux De Réalisation (%) (e/d)
Total Des Impayés (III)	17 426 304	-	-	18 239 950	19 248 276	106 %
EMPLOIS CLIENTELE (I+II+III)	22 675 671	23 734 081	24 293 005			

PRODUCTION FI 2023

U:MD.

AGENCES	MOURABAHA CT (GHELATI/Mat 1ere/ Marchés P)		MOURABAHA MT (CY/ TRICY/ CONSO/ EQ PRO /MAT ROUL/PROD AGR)		TOTAL FINANCEMENT au 31.12.2023
	Nbre	Montant	Nbre	Montant	Montant
SAIDA "725"	0	0	6	1 882	1 882
TOTAL GRE	**0**	**0**	**6**	**1 882**	**1 882**

PRODUCTION 2024

AGENCES	MOURABAHA CT (GHELATI/Mat 1ere/ Marchés P)		MOURABAHA MT (CY/ TRICY/ CONSO/ EQ PRO /MAT ROUL/PROD AGR)		TOTAL FINANCEMENT au 31.12.2024
	Nbre	Montant	Nbre	Montant	Montant
SAIDA "725"	0	0	34	21 042 300,00	21 042 300,00
MECHERIA "728"	0	0	20	9 447 780,18	9 447 780,18
AIN SEFRA "729"	0	0	0	0,00	0,00
TOTAL GRE	**0**	**0**	**6**	**30 490 080**	**30 490 080**

10 ANNEXE : Organigramme du Groupe Régional d'Exploitation